

شهادات

حول حالة الإنقسام الفلسطيني

دار خط للنشر

شهادات «حول حالة الإنقسام الفلسطيني»

مجموعة كتاب

الطبعة الأولى: 2017

حقوق النشر محفوظة



دار خطى للنشر والتوزيع

E-mail: khotabook@gmail.com

Facebook: FB.com/khotabook

جميع الحقوق فوطة: لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات، أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن خطي مسبق من الناشر.

رمذك / ISBN

978-9950-8524-0-5

رقم الإيداع



كلمة خطى

أول التجربة شيء مُفاجئ، تجربة سعيدة كانت أم حزينة أولها فقط شيء مُدهش ومفاجئ، لكن عندما يلزمك السياق العام بمعايشة واقع كان يُمكن أن يكون أفضل الآن لو لم يكن الانقسام هو السياق لكل التجارب التي عاشها سوف يعيشها المواطن الفلسطيني أينما وُجد، لسنا وحدنا في هذه البقعة الصغيرة من يُعانون من الحصار المفروض علينا بأثر رجعي للحالة، عَشْر سنوات ونكاد لا نُصدق كيف مرّت ولا كيف عاشها الفلسطيني، تغيّرت ملامح الهوية وبُددت قُضيتنا وأصبح لدينا مجموعة كبيرة من القضايا التي ركّزنا معها.

عملنا في دار خطى للنشر على إعداد ملف يحتوي مجموعة من الأبحاث والمقالات والشهادات حول حالة الانقسام الفلسطيني ذات العشر سنوات، نعرض من خلالها أثر هذه الحالة علينا كفلسطينيين في الداخل والخارج، ويأتي هذا الكتاب ضمن مشروع «تعزيز منظمات العمل الاهلي في تحقيق الوحدة المجتمعية على المستوى الوطني» بالتعاون مع بال ثينك للدراسات الاستراتيجية ومعهد إبراهيم ابو لغد للدراسات الدولية - جامعة بيرزيت.

شكّل الانقسام الفلسطيني في يونيو/ حزيران عام 2007 م ضربة للقضية الفلسطينية مثلث عاراً على حركة النضال الوطني الفلسطيني ضد الاحتلال، هذا الانقسام الذي استمر لغاية الآن رغم كل الجهود المحلية والدولية ما زال يؤثر بشكل سلبي على كل مناحي الحياة، أولاً أوقف مشروع النضال الوطني الفلسطيني المتواصل منذ سبعة عقود وجعل الطاقة والقدرات الفلسطينية موجهة لحل الصراع الفلسطيني الداخلي بدلاً من أن توجه لمرحلة البناء والتحرير.

المجتمع المدني الفلسطيني لم يقف موقفاً محايداً بل عمل جاهداً وبشكل مثابر وتحمل الأمرين في رفع راية الوحدة الوطنية والمطالبة بإنهاء الانقسام.

قمنا في مؤسسة بال ثنك للدراسات الاستراتيجية باحتضان عدد من الجلسات بشكل غير علني منذ بداية الانقسام مع ثلاثون شخصية من المجتمع الفلسطيني وخرجنا بخارطة طريق للمصالحة الفلسطينية نُشرت في الصحف الفلسطينية في عام 2007 م واعتبرت تلك الوثيقة الأولى التي تنادي بإنهاء الانقسام

وفق خطة تضمنت حلولاً للقضايا التكتيكية المختلف عليها، وقد واصلنا جهودنا في العمل لتحقيق المصالحة الوطنية.

أيضاً عملنا في بال ثنك بشكل منتظم مع مؤسسات المجتمع المدني وخاصة تلك المؤسسات القاعدية الصغيرة على توحيد القضايا والأولويات للشعب الفلسطيني ايماًناً منا بأن المصالحة هي مسألة وطنية بامتياز يجب على المجتمع الفلسطيني أن يقوم بها قبل المجتمع الدولي.

أرى أن استعادة الوحدة الوطنية والحفاظ على وحدة المجتمع هي أهم بكثير من وحدة النظام السياسي، وإبقاء الشعور لدى الأطراف الفلسطينية في الداخل والخارج بأنهم ينتمون لقضية واحدة تحافظ على وجود الشعب الفلسطيني كجماعة سياسية موحدة يربطها وحدة الماضي ووحدة المستقبل، في هذا المشروع عملنا على اشراك مجموعات شبابية في توثيق وتحقيق المصالحة المجتمعية من خلال مجموعة من المبادرات في قطاع غزة والضفة ونرى أن هذا الكتاب سيكون شهادة للتاريخ أننا ما زلنا نرفض الانقسام الفلسطيني.

د. عمر شعبان

المدير التنفيذي - مؤسسة بال ثنك للدراسات الاستراتيجية

- 7 ■ الانقسام الفلسطيني ومتطلبات التخطي
باسم الزبيدي
- 35 ■ الانشطار الثقافي والتشطي في زمن اليباب
يسري الغول
- 39 ■ الانقسام الفلسطيني وأزمة الهوية الفلسطينية
عماد أبو رحمة
- 58 ■ الانقسام الفلسطيني وأثره على حقوق اللاجئين الفلسطينيين
تيسير نصر الله - أنور حمام
- 2 ■ غابة قلق في زقاق
ناصر عطاالله
- 5 ■ لأول مرة أسأل عندما أضيع!
هنادي العنيس

8

الانقسام تأصل وتجذر
أشرف جمال أبو خصيوان

86

تقدير موقف - الانقسام الفلسطيني في عامه العاشر
"مأسسة تتعمق"
سماح ديب كساب

9

عنوان النص
فاطمة عاشور

102

جواز السفر المجنح، وأسبوع من حلمٍ لم يجِدْ طريقَه!
سماح ضيف الله المزين

107

عنوان النص
روان الصوراني

الانقسام الفلسطيني ومتطلبات التخطي

باسم الزبيدي

كل صراع سياسي مفردات ومصطلحات تحمل معانيه ودلالاته ومختلف تفاصيله. والحالة الفلسطينية ليست استثناء؛ فهي - كغيرها من الحالات السياسية - أنبتت مفردات ومصطلحات عكست جوانب متنوّعة من صراع الفلسطينيين من أجل التحرر والاستقلال. وقد أصبحت تلك المفردات وأنماط تداولها ودلالاتها بمنزلة وثائق حول مختلف جوانب ذلك الصراع. هذه المفردات وما تحتزنه من معانٍ ما زالت محفورة في ذاكرة الفلسطينيين الذين عايشوا الصراع بمختلف مراحلها، التي صقلت مفرداتها وعيهم الجمعي وعززت هويتهم الوطنية، وأسست لمسيرة كفاح ثوري، نُظر إليه كونياً كمدرسة مُلهمة في النضال من أجل التحرر. لكن في الفترة اللاحقة لاتفاق أوسلو وتأسيس السلطة الفلسطينية اختلف الحال عندما ظن الفلسطينيون أنهم قاب قوسين من إقامة الدولة وتحقيق الاستقلال، فنشأت مفردات

جديدة، عكست تفاصيل تلك الفترة بأولوياتها وأهدافها وأشخاصها، من بينها مفردتا الانقسام والمصالحة.

أسئلة كثيرة ومهمة تُطرح حول هذين الموضوعين؛ الانقسام والمصالحة، من حيث مسببات الأول وتداعياته ومعوقات تحقيق الثاني. من بين هذه الأسئلة: ما الأسباب التي قادت إلى الانقسام في صيف ٢٠٠٧ وهل هي أسباب عابرة وإجرائية أم أنها بنيوية عميقة الجذور؟ هل الانقسام سبب أم نتيجة؟ بمعنى، هل الانقسام هو سبب التمزق الراهن في الحالة الفلسطينية أم العكس؟ ثم، هل هناك من مشترك بين حركتي فتح وحماس من شأنه أن يكون أساساً للتصالح بينهما؟ ما هو وما المطلوب لترجمته على الأرض إن وُجد؟

المعالجة الجادة لهذه الأسئلة تستدعي الانتباه الى ثلاثة قضايا هامة هي: الأولى، أن الخلافات السياسية في الحالة الفلسطينية هي كالخلافات والصراعات السياسية الأخرى التي شهدتها المجتمعات السياسية المختلفة عبر العصور، والتي هي طبيعية ومتنوعة، وتتحول إلى انقسامات عند استفحال تلك الصراعات والفشل في معالجتها. في الحالة الفلسطينية إن هذه الصراعات التي نشأت واستعصت منذ بداية الصدام بالمشروع الصهيوني، تم ضبطها تارة وانفلتت وتحولت إلى صراعات

وانقسامات تارة أخرى. الثانية، أن فهم الانقسام الحالي من دون مَوْضَعَتِهِ في إطار اتفاق أو سلو وما تلاه يحول بالضرورة دون فهمه ومعالجته. فاتفاق أو سلو يجوز وصفه بالانقسام الأكبر في الساحة الفلسطينية، بحكم أنه وفر منذ لحظة الأولى أسباباً بنيوية عميقة للتنافر والتشردم، ومن ثم لمزيد من الانقسام والاقتيال بين الفلسطينيين، كما جرى في صيف ٢٠٠٧. والثالثة، أن مبادرات إنهاء الانقسام بصيغها المختلفة هي صيغ لإعادة إنتاجه تقوم على تقاسم السيطرة والنفوذ بين حركتي فتح وحماس، ما يُجَد من قدرتها على إنهاء الانقسام، وهو ما يعني أن إنهاء الانقسام يقتضي الاحتكام إلى قواعد مختلفة، تستند إلى تعاقد اجتماعي - سياسي، ينبثق منه توافق وطني على أساسيات المسألة الوطنية وخطوطها العريضة، ولتحقيق هذا العقد، لا بد من ولوج كل طرف بمصالحتين: الأولى، مع المشروع الوطني بغرض ترميم علاقته به لاستعادة ثقة الناس به؛ ومصالحة أخرى مع الذات لتطهيرها مما تضمه من نزعات إقصائية فكرياً وسلوكاً ضد الآخرين.

أناقش هذه الادعاءات تحت أربعة عناوين هي: الانقسام السياسي كسيرة تاريخية، جذور الانقسام السياسي في فلسطين، الخلافات الفكرية والسياسية واستمرار التشطي، مبادرات مصالحة أم استمرار للتشطي؟

أولاً: الانقسام كسيرة تاريخية

يُعرّف الانقسام السياسي بالتجزؤ أو الانشطار أو الانشقاق أو التَجَزُّة، فيقال انقسم أو انشطر أفراد الجماعة السياسية أي أنهم تشتتوا أو انفصل بعضهم عن بعض، أو تفرقوا وتباينت آراؤهم وتفرق أمرهم وانقلب بعضهم على بعضهم الآخر. هو إذاً حالة تغيّر بشكل الجماعة أو بجوهرها أو بالاثنين معاً، وهو تراكم لصراع يبدأ مستتراً حول قضايا محددة، يتحول إلى صراع علني، ما يُصعب الوصول إلى اتفاق بين طرفيه. إذاً هو بتر للجماعة إلى قسمين، يوقف كل منهما ضد الآخر، مع ادعاء كل طرف بتمثيل خير الجماعة - الأم التي يتيمان إليها. يرى الطرف المنقسم بانقسامه استنهاضاً للجماعة وتجديداً لجبروتها ويرى بنفسه الأصدق تعبيراً عن خيرها حاضراً ومستقبلاً، كما يرى بالقائمين على شأن الجماعة التي يتم الانقسام عنها فئة من المتهافتين وذوي المصالح الضيقة، الذين فقدوا صلّتهم بواقع الجماعة وتطلعاتها. الطرف الآخر (المسيطر) بدوره يرى بنفسه أصل وجذر الجماعة ومُجسّد هويتها وخير من يمثلها، ما يجعله صاحب حق أصيل في قيادتها والحفاظ على وحدتها وصد ما يعترض ذلك من تحديات. لذا نراه يرى الطرف المنقسم جماعة متمردة، غير شرعية، وغير وطنية لا ضير في محاربتها بكل السبل.

يأخذ الصراع السياسي أكثر من صيغة؛ منها الانقسام، وهو جزء من عملية «تنظيم» المجتمعات السياسية، لآزمها عبر العصور وشكل المساحة الأكبر من تاريخها، ولم يخلُ منه مجتمع مهما كانت حصانته وثقافته وموارده، ولم تنجُ منه حضارة أو أمة أو جماعة مهما بلغت عظمتها ونقاؤها. اليونانيون قديماً تصارعوا وانقسموا وعمت مدنهم الحروب كتلك التي خاضتها أثينا واسبارطة. والرومان أيضاً خاضوا الصراعات وشنوا الحروب فيما بينهم فأتجوا إمبراطوريتين الأولى في الغرب ورثت الإمبراطورية الرومانية، والثانية في الشرق وهي الدولة البيزنطية ومركزها القسطنطينية.

كما لم يخلُ تاريخ العرب والمسلمين أيضاً من الصراعات، حيث شهد حروباً وانقسامات وتمرداً في فترات مختلفة تمحورت حول السلطة. كما لم تخلُ الدول الحديثة أيضاً من تأثير الصراعات والانقسامات منذ نشأتها. وقد اكتسب المفكر الإيطالي مكيافيلي (١٤٦٩ - ١٥٢٧) شهرته عبر ما قدمه من نصائح لإنهاء انقسام إيطاليا وتوحيدها، ما اعتُبر أساساً لقواعد سلوك الدولة الحديثة، وتوماس هوبز (١٥٨٨ - ١٦٧٩) وجون لوك (١٦٣٢ - ١٧٠٤) انشغلا بمعالجة ما كانت تمر به بريطانيا من انقسامات اجتماعية وسياسية ودينية، تماماً كما انشغل ملهم الثورة الفرنسية جان جاك روسو

(١٧١٢ - ١٧٨٨) بمعالجة الانقسامات والصراعات التي صنعها التفاوت بين الناس والملكية الخاصة وما أنتجه ذلك من استغلال وظلم. وحظي موضوع الانقسام أيضاً باهتمام المحافظين والليبراليين، حيث رأينا إدموند بيرك المحافظ (١٧٢٩ - ١٧٨٩) يُعارض ويُجرّم الثورة الفرنسية لأنها أحدثت شرخاً غائراً في جسد الأمة الفرنسية يقود إلى فصل حاضرها عن ماضيها ومن ثم إلى تبيد مستقبلها. بالمقابل رأينا جون ستيوارت ميل المفكر الليبرالي الإنكليزي (١٨٧٣ - ١٨٠٦) يركز على حرية الفرد والتنوع والعدالة، ما جعله يعارض بقوة أنظمة الحكم المطلق والاستبداد الاجتماعي والسياسي لما تسببه من صراع وانقسام وظلم. كما لم يفت الكسي دو توكفيل الفرنسي (١٨٥٩ - ١٨٠٥)، عند معابته الديمقراطية الأمريكية، الإشارة إلى أهمية تناغم وانسجام النسيج الاجتماعي للأفراد والجماعات، لمنع التقسّم والتشطي والانقسام، ما جعله ينحاز إلى الديمقراطية التي تقوم على المساواة والحرية. كما أن كارل ماركس (١٨١٨ - ١٨٨٣) بدوره، لم يغفل موضوع الانقسام حين اعتبره أحد شُرور الصراع الطبقي وعلاقات التبعية والاستغلال التي تُنتج الظلم والفقر، معتقداً أنها لن تنتهي إلا بالثورة البروليتارية التي تطيح بالرأسمالية وتمهد لمجتمع العدالة والمساواة.

الصراع السياسي إذاً، قديم قديم الدول والمجتمعات السياسية، يفرضه تعارض المصالح وتباين الأهداف في إطار علاقات القوة بين الأطراف. الفرق بين صراع وآخر ليس بالماهية وإنما بالشكل والدرجة وكيفية معالجته وبما يترتب عليه من نتائج. للصراع الذي يأخذ صيغة انقسام طرفان، الأول يصنعه ويرى به ضرورة لا بد منها، والآخر يراه شراً ينبغي مقاومته، ويضفي كل منهما مسوغات لتبريره، منها ما هو سياسي ومنها ما هو أخلاقي. صحيح أنه باسم الصراع تُخاض الحروب وتنقسم الدول والجماعات ويعمّ التهميش والظلم، لكنه صحيح أيضاً أنه عبر الصراع ذاته تُنتزع حقوق الشعوب والجماعات وتُواجه سياسات الهيمنة والسيطرة ويتجسد الخلاص ومبدأ تقرير المصير. كون الصراع أمراً لا ينجفي أو يتبدد وإنما يتغير شكلاً وحِدّة، يصبح من الطبيعي أن تسعى الأطراف لمَوْضَعَة نفسها في نطاقه لتستحصل على مكسب ما، أو لتدراً ما يُمكن أن يلحق بها من ضرر إن لم تفعل ذلك أو بقيت على الحياد. ومن باب رغبة تلك الجماعات من تعظيم منافعها تلجأ إما إلى التوافق مع الآخرين والتعايش معهم، وإما إلى إلغائهم وتجاوزهم، وعند اختيارها التعايش والتوافق، فإنها تبقى عُرضة لإغراءات تجاوز أو إلغاء الآخرين إن كان في ذلك ما يُعظّم من مكاسبها بصورة أفضل. هذا يجعل

الصراع السياسي أمراً يمكن فهمه فقط وفق مبدأ الربح والخسارة، ما يعني صعوبة معالجة تبعاته دون الاحتكام إلى القاعدة ذاتها.

ثانياً: جذور الانقسام السياسي في فلسطين

لم يغب عن تاريخ الفلسطينيين منذ ثلاثينيات القرن الماضي التنازع والتنافس على النفوذ والمكانة بين الزعامات الفلسطينية التقليدية، كالذي شهدته مدينة القدس، ووظفته ورعته حينئذ سلطات الانتداب عبر سياسة التعيينات. فقد جاء التنازع على شكل محاصمة بين اثنتين من الأسر المقدسية هما عائلتا الحسيني والنشاشيبي، حيث لجأت سلطات الانتداب إلى سياسة التعيينات لتعميق ذلك التنافس والتنازع، فدعمت راغب النشاشيبي رئيساً لبلدية القدس (١٩٢٠)، وعينت أمين الحسيني في منصب المفتي (١٩٢١ - ١٩٣٧). وبينما اعتمد الحسيني على موقعه كمفتٍ وعلى المجلس الإسلامي الأعلى وعلى الحزب العربي الفلسطيني، فقد اعتمد النشاشيبي على رئاسته بلدية القدس حتى عام ١٩٣٤، ثم على زعامته لحزب الدفاع. وقد كرّس هذا الصراع الداخلي ضعف الفلسطينيين وحدّ من قدرتهم على مواجهة المشروع الصهيوني وإفشاله. فعندما نشأت إسرائيل عام ١٩٤٨، وجد الفلسطينيون أنفسهم منهكين داخلياً، وغير مهيين

لمواجهة تلك اللحظة وما تلاها من لجوء وتفتت جغرافي وديمغرافي وسياسي .

وقد تسلّل صراع شبيه إلى صفوف الفلسطينيين في فترة الستينيات، أخذ صبغة التنافس بين الحركات الفلسطينية المختلفة، على الرغم من توافقها على ميثاق منظمة التحرير عام ١٩٦٤ ، وعلى العمل في إطار مؤسسات المنظمة، فتعاظمت الخلافات السياسية فيما بينها لاحقاً وبلغت حد الاقتتال بين الفصائل الفلسطينية، وبخاصة فتح والجهة الشعبية أثناء وجودهما في الأردن، في إطار التنافس بين « وطنية » الأولى « وقومية » الثانية على قيادة المقاومة الفلسطينية حينئذ. واستمر الخلاف بعد طرح برنامج النقاط العشر عام ١٩٧٤ ، ما أدى إلى تجميد عضوية الجهة الشعبية وفصائل أخرى في مؤسسات المنظمة، وتشكيل ما سمي في حينه جبهة الرفض. كما حصل تشطّ آخر في بداية الثمانينيات لكنه هذه المرة داخل حركة فتح بين قيادة ياسر عرفات وقيادة أبي موسى الذي تزعم حركة فتح الانتفاضة، ما أدى إلى خروج الأول من شمال لبنان ورغم أن هذه الاختلافات (الناعمة والخشنة) كانت تتم بالغالب بين طرفين، إلا أن جميع الفصائل كانت تجد نفسها طرفاً فيها، لكن ذلك لم يخلّ دون أن تبقى حالتا الوحدة والانقسام قائمتين إلى جانب الاتفاق والاختلاف.

لم تكن الحالة الفلسطينية في الماضي متماسكة وموحدة تماماً ليصحَّ القول إن الانقسام الراهن هو أمر جديد بدأ فقط عام ٢٠٠٧؛ فالخلافات فيها قديمة تعود جذورها إلى تباين المقاربات إزاء المسألة الوطنية التي سادت الساحة الفلسطينية منذ بدايات النضال الفلسطيني، فهذا اتسم بالمرونة وذاك بالتشدد. لا شك في أن ذروة تلك الخلافات جاءت مع اتفاق أوسلو وتأسيس السلطة الفلسطينية، الحدث الذي شَطَّرَ الفلسطينيين إلى فريقين متخاصمين، أحدهما مؤيد لاتفاقيات أوسلو وما زال يصر عليها، والآخر معارض لها يرغب بتقويض ما تمخَّض عنها من نتائج.

وفق ذلك الاتفاق، نُظِرَ إلى المفاوضات كآلية لإقامة سلطة ذاتية محدودة للجزء «المقيم» في الضفة الغربية وقطاع غزة من الشعب الفلسطيني لفترة انتقالية. وكان في ذلك استبطان لثلاث إشكاليات تجزئية انضحت آثارها السلبية لاحقاً: الأولى، اعتماد المفاوضات دون سواها كصيغة يتيمة لرسم العلاقة بين الفلسطينيين وإسرائيل، لكن من دون التأكيد من توافر شروط نجاحها وجدواها. وقد ترتب على ذلك تعارض سياسي عميق في صفوف الفلسطينيين بين مؤيد ومعارض.

الإشكالية الثانية تمثلت بالطبيعة المؤقتة لتلك الاتفاقية،

ما جعلها تتسع للتأويل والتفسير ولأن تبقى عرضة للتغيير وإملاء الشروط والمواقف من قبل إسرائيل، أو التنصل مما لا تريده من إجماعات في تلك الاتفاقية. أما الإشكالية الثالثة فتمثلت باعتماد القرارين الإشكاليين لمجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ كأساس للتسوية الدائمة، وترتب على ذلك تعميق الخلافات وتأجيجها داخلياً، وجاءت تلك الخلافات امتداداً للتباينات الحادة حولها فلسطينياً وعربياً بحكم ما يترتب عليهما من تنازلات غير مبررة لإسرائيل.

أما الانتخابات فقد استحضرتها الاتفاقية لكن ليس كأداة ديمقراطية وإنما كصيغة لصناعة «شريك» فلسطيني يمتلك «الشرعية» الداخلية والخارجية ويكون قادراً على حماية الاتفاقية وما يرتبط بها من التزامات، وعلى صد من يناهضها بطريقة «ديمقراطية»، ما جعل تلك الانتخابات مجرد صيغة لتعزيم مكانة القائمين على اتفاق أوسلو ولمحاصرة مناهضيهم. هذا الحال قسّم الفلسطينيين إلى خيار منحرفين بعملية السلام، «يؤسسون» لدولة ينبغي دعمهم وحمايتهم، وأشار معارضين لا بد من محاصرتهم، ما جعل الفريق الأول يوغل بالقمع والاعتقال والتنكيل والتعذيب بحق المعارضين. بخصوص ولاية السلطة فقد جاءت مجتزأة ورمزية؛

فلم تتضمن القضايا الجوهرية في الصراع بين الجانبين وأسمتها الاتفاقية «القضايا المتبقية وهي: القدس، اللاجئون، المستوطنات، الترتيبات الأمنية، الحدود، العلاقات، والتعاون... إلخ. وهدف الجانب الإسرائيلي من تجزئة تلك القضايا إلى السيطرة على الأرض والتحكّم بمآلات الأمور بين الجانبين، وأخضع الفلسطينيون ل «اختبارات» أمنية وسياسية لا نهاية لها لإثبات أهليتهم كشريك ملائم «لصنع السلام» بمواصفاته.

أما الجانب الأمني للاتفاقية فهو ربما الأعمق أثراً في تأجيج الوضع الداخلي وتعميق الانقسام السياسي بين الفلسطينيين، حيث جاء ملبياً لمطالب إسرائيل المتمثلة بملاحقة «الإرهاب». ولضمان تنفيذ ذلك بفاعلية، تم تجنيد قيادات أمنية موالية ل «العملية السلمية»، فحصلت على الدعم والرعاية الإسرائيلية، بينما تشبث الجانب الفلسطيني بالتنسيق الأمني معتبراً ذلك ضرورة وطنية. وقد تعاضمت أهمية التنسيق الأمني بين الجانبين بعد انقضاء الانتفاضة الثانية، بغرض الحفاظ على الأمن الإسرائيلي أولاً وعلى مكانة السلطة الفلسطينية ثانياً، فكانت صيغة كينيث دايتون الأمنية عام ٢٠٠٥، التي نجحت بترسيخ ثقافة جديدة تقوم على اعتبار الإسرائيليين شركاء والأمريكيين أنصاراً للحقوق الفلسطينية، بينما اعتُبر النضال الفلسطيني هدراً

للتضحيات.

في هذا الإطار، أنشئت أجهزة أمنية قوية للتنسيق مع الجانب الإسرائيلي عبر صيغ متنوعة؛ منها بمسمى «إنساني» (كإدخال الأدوية والمرضى وإصدار تصاريح العمل وتحركات الرسميين الفلسطينيين وحركة الفلسطينيين على المعابر)، ومنها بمسمى «أمني» (مخصص يتعلق بتبادل المعلومات الأمنية ودخول جيش الاحتلال وأجهزته الأمنية إلى مناطق السلطة وتسليم إسرائيليين قد يدخلون) «المناطق» الفلسطينية خطأ وتتبع المقاومين). في هذا السياق تعاضمت سطوة الأجهزة الأمنية فتسللت إلى تفاصيل حياة الفلسطينيين، وبلغت قدراً من التجذّر أصبح يحول دون قدرة القيادة السياسية على التملص من التنسيق الأمني رغم التلويح به أكثر من مرة، وفي ذلك إشارة إلى أن وقف التنسيق الأمني أمر صعب ومعقد لأنه مكوّن جوهرى في اتفاق أو سلو، ومن دون مراجعة الاتفاقات الموقعة مع إسرائيل، ومراجعة وظائف ودور السلطة، يتعدّر وقفه أو الفكاك منه.

بالمجمل، جاء اتفاق أو سلو مخلخلاً لوحدة الشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية الثابتة التي نصت عليها مقررات منظمة التحرير الفلسطينية والمواثيق الدولية، وأحدث خللاً جدياً في حياة الفلسطينيين. في ظلّه، تمت تجزئة الأرض وتقطّعت أوصالها، ليس فقط بين الضفة

الغربية وقطاع غزة والقدس وبين الداخل والخارج، وإنما أيضاً بين منطقة وأخرى داخل الضفة والقطاع عبر تصنيف الأرض إلى أربعة مستويات بقيت فيها السيطرة الفعلية للإسرائيليين. كما فتت جوهر الصراع واستبدله بقضايا حياتية عابرة، واختزل الحقوق الوطنية بمطالب جزئية إجرائية مرتبطة بالحاجات المدنية للفلسطينيين، على السلطة الناشئة المحدودة السيادة والموارد تلبيتها، بعد أن كانت تلك الحقوق سياسية وطنية أصيلة عنوانها التحرر والاستقلال. وقد ترتب على كل ذلك وجود هوة سياسية عميقة ما زالت تشكل مصدراً للتنافر الحاد نشأت عنها ثنائيات متنافرة ذات دلالة على تشظ وتبعثر الحال الفلسطيني الراهن كالداخل والخارج، الضفة الغربية وقطاع غزة، المفاوضات والمقاومة، السلطة والمنظمة، المؤيد والمعارض، VIP وعامة الناس، فتح وحماس... إلخ.

ما زاد من التشظي طبيعة السلطة الفلسطينية التي أتاحت المجال لاستمرار تعاظم دور طبقة من أصحاب المصالح الخاصة، التي تعمل (بوعي أو من دون وعي) كأداة للاحتلال الإسرائيلي. ففي العقدين الماضيين تبلورت مصالح سياسية - أمنية - اقتصادية ضيقة، غير متناغمة مع المصلحة الوطنية، استمدت مكانتها من موقع من يفعل ما لا يُغضب الاحتلال. فنشأت في المناطق

الفلسطينية علاقات قوية بين أصحاب الأعمال والنخبة السياسية والأمنية، ترتب على محاباة السلطة لها، ليس تنامي قدرتها على التأثير في سياسات الحكومة فقط، وإنما إعاقه التنافسية في السوق أيضاً، وهو ما ترك آثاراً سلبية بالغة في الاقتصاد الفلسطيني.

كما تمكنت هذه الفئات من التأثير في المشروع الوطني عبر دفعه إلى أن يكون شأنه تحكّمه قواعد المصالح الضيقة. واتضح ذلك عبر تعالق السلطة مع أثرياء الداخل والشتات لإدارة احتكارات القطاعات العام والخاص، وعبر تحوّل السلطة إلى حامٍ لاحتكار عدد مهم من السلع الرئيسية (كالدقيق والأسمت والحديد والخشب والتبغ والبتروول وغير ذلك)، التي مُنحت لسياسيين واقتصاديين فلسطينيين ربطتهم علاقات بالشركات الإسرائيلية. ومع تعيين رئيس الوزراء السابق سلام فياض وبدء تنفيذ البرامج الحكومية التي استحدثتها منذ ٢٠٠٨، تعاظم نفوذ تلك الشريحة في المؤسسة السياسية، فتبوأ أفراد منها مناصب وزارية رئيسية قامت بالإشراف على عمليات ما سمي «الإصلاح» وبخاصة في القطاع المصرفي. وبفعل ارتفاع مستوى الدين العام، استطاعت تلك الشريحة أن تضغط على السلطة الفلسطينية كي لا تغير سياساتها بما لا يتوافق ومصالح الشركات الخاصة الكبرى، مهددة بسحب بعض الاستثمارات أو الامتناع

عن الدخول في استثمارات أخرى. وقد رافق ذلك تسهيل للإقراض الخاص، ما شجّع ثقافة الاستهلاك والاقتراض من البنوك. فحسب سلطة النقد الفلسطينية، ارتفعت القروض إلى نحو مليار دولار أمريكي في ٢٠١٣ مقارنةً بنحو ٤٩٤ مليوناً في ٢٠٠٩. ويقدر أن ٧٥ بالمئة من موظفي القطاع العام، أي ٩٤ ألفاً من أصل ١٥٣ ألفاً، مديونون.

ثالثاً: الخلافات الفكرية والسياسية واستمرار التشطي إلى جانب اتفاق أو سلو التجزيئي، ساهمت أيضاً الخلافات الأيديولوجية والسياسية بين الحركات السياسية وتباين المصالح المختلفة، في إحداث مزيد من التشطي في صفوف الفلسطينيين. من هذه المنظمة الخلافات (الأيديولوجية والسياسية والمصلحية) تلك التي نشأت، وما زالت قائمة حتى اليوم، بين حركتي فتح وحماس. من الزاوية الفكرية، تعتمد حركة فتح منهجاً وطنياً عاماً غير أيديولوجي للصراع مع إسرائيل، وتعتبر نفسها تنظيمياً وطنياً عريضاً يمثل كل صنوف الفلسطينيين، ما يمنحها مرونة أكبر في تغيير وتعديل مواقفها وفقاً لمقتضيات الصراع ونوع الصعوبات التي يمر بها المشروع الوطني الفلسطيني. ويتضح ذلك عبر

مبادئ الحركة في فترة ما قبل اتفاق أوسلو وتلك التي انبثقت من مؤتمر الحركة السادس عام ٢٠٠٩. أما حركة حماس فتنتقلت من مبادئ سياسية - دينية وردت في ميثاقها التأسيسي عام ١٩٨٨ ، الذي عرّف فلسطين في المادة ١١ بأنها أرض وقف إسلامي لا يجوز التفريط بها، وأشارت المادتان ٣٤ و ٣٥ إلى أن الصراع الحالي هو امتداد للحملات الصليبية ضد المسلمين. بناء على ذلك صاغت الحركة برنامجاً سياسياً رافضاً للاعتراف بإسرائيل وللقرارين الدوليين ٢٤٢ و ٣٣٨ ، وعارضت اتفاق أوسلو والتفاوض مع إسرائيل، ودعت إلى تبني المقاومة المسلحة. هذه الاختلافات الفكرية، أدت إلى تباين في الرؤى والمواقف السياسية بين الحركتين حول العديد من القضايا ذات العلاقة بالشأن الفلسطيني. فمع بدء انتفاضة عام ١٩٨٧ ، أرادت حركة فتح أن تقود الأحداث، فأنشأت قيادة موحدة سعت عبرها لاحتواء حركة حماس، إلا أن الأخيرة رفضت الانضمام لتؤكد أنها منافس سياسي مقتدر لحركة فتح. واقتصرت الخلافات بين الحركتين خلال الانتفاضة على التنافس في فرض كل طرف برنامج الفعاليات الخاص به، وصلت أحياناً إلى مصادمات محدودة أجبرت الطرفين على الحوار، لكن سرعان ما انتزعت حركة حماس الاعتراف بأنها قوة هامة. واستمر التوتر بين الحركتين بعد قبول منظمة التحرير

قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ في وثيقة الاستقلال عام ١٩٨٨ ، الذي رأته فيه حركة حماس خروجاً عن الثوابت الوطنية، وتنازلاً عن ثوابت فكرية وسياسية مهمة في إدارة الصراع، ما عمق الفجوة بين الحركتين. رغم محاولات متكررة لرأب الصدع بين الحركتين، إلا أن تلك المحاولات لم تنجح، وسرعان ما كان التوتير يعود إلى العلاقة بينهما، وبخاصة بعد اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣ . فحركة حماس لم تقبل به ورأت أنه تنازل عن الحقوق، كما رفضت الإقرار بشرعية وحدانية تمثيل منظمة التحرير كونها في رأيها لا تمثل جميع الفلسطينيين. وتبنت الحركة في تلك الفترة خطاباً مضاداً لشرعية السلطة، حيث رأته بوجودها امتداداً لمشروع يهدف إلى تصفية الحقوق الوطنية، كما صعّدت من فعلها العسكري ضد إسرائيل. أما حركة فتح، فقد تربعت على قيادة السلطة الفلسطينية وأدارت المفاوضات مع إسرائيل، ومارست «الحكم» معتقدة أن تعزيز سلطتها يتطلب ممارسة الضغوط على حركة حماس، فتمت فعلاً ملاحقة واعتقال وتعذيب الكثير من أبناء الحركة. لكن اندلاع انتفاضة عام ٢٠٠٠ وتصاعد ممارسات الاحتلال القمعية، أحدث انفراجاً جزئياً في العلاقة بين الحركتين، فتقاربت أهدافهما في مواجهة الاحتلال، بيد أن ذلك لم يدم بعد أن تعاظمت الضغوط على الرئيس ياسر عرفات للمشاركة في

مفاوضات خطة خارطة الطريق عام ٢٠٠٣، التي سعت إلى وقف الانتفاضة. أما غياب عرفات عام ٢٠٠٤ فكان بمنزلة بداية لمرحلة جديدة في العلاقة بين الحركتين، بعد أن خسر الفلسطينيون قائداً استطاع أن يوفق بين المتناقضات وجنب الحركتين التصادم عبر توظيف الخلاف بينهما لتعزيز موقفه التفاوضي مع إسرائيل. لكن هذا الحال اختلف تماماً في عهد الرئيس محمود عباس، الذي تبنى نهجاً سياسياً لئلياً يقوم على العودة إلى المفاوضات ورفض العمل العسكري في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي، لتعمق الهوة بين الحركتين.

في عام ٢٠٠٥ فازت حركة حماس في الانتخابات التشريعية وشكلت الحكومة بمفردها بعد رفض حركة فتح وبقية الفصائل المشاركة في حكومة وحدة وطنية. وبدأ الخلاف بين الحركتين يتفاقم وزادت حدته بعد رفض حركة حماس شروط الرباعية الحصارية وإصرارها على رفض اتفاق أوسلو وعدم الاعتراف بإسرائيل، ما دفع المجتمع الدولي (إسرائيل والولايات المتحدة أساساً) إلى محاصرة حكومة حماس الفتية. في هذه الأثناء بقيت حركة فتح تُمسك بمؤسسة الرئاسة وبالعديد من المؤسسات المدنية، ما سهّل عليها حث عدد كبير من الموظفين وقيادات مؤسسات السلطة الفلسطينية المحسوبين على حركة فتح، وبخاصة في الأجهزة الأمنية،

على عدم التعاون مع حكومة حماس. وكرّد فعل على الحصار الخارجي والداخلي لحكومة حماس، قامت الحركة بتشكيل «القوة التنفيذية» من كوادرها، تلك القوة التي مكّنتها من السيطرة على قطاع غزة في صيف ٢٠٠٧، الأمر الذي ترتب عليه انقسام سياسي أوجد حالتين سياسيتين متباينتين في الضفة الغربية وقطاع غزة. ومنذ ذلك التاريخ اتسمت العلاقة بين الحركتين بنديّة حادة حكّمها مبدأ المعادلة الصفرية (واحد صفر)، في ظل التضييق اليومي الذي تفرضه معادلة الصراع بين الفلسطينيين وإسرائيل، وفي ظل تآكل شرعيات الحكم لدى الطرفين، وضعف الموارد المالية، وتراجع مكانة القضية الفلسطينية عالمياً، وفي ظل التمزق الراهن في المنطقة العربية، ضُعفت رغبة الطرفين في البحث الجاد عن صيغ للتعايش المشترك.

رغم الاختلافات المتنوعة بين الحركتين، إلا أنّهما تتشابهان في جملة قضايا؛ منها أولاً، عدم نجاح برنامجيهما في بلوغ الحرية والاستقلال، ما يطرح تساؤلات جدية على مدى شرعية كل منهما في ظل هذا الإخفاق؛ ثانياً، تغليب الاختلاف على التوافق كنتيجة لتغليب المصالح الحزبية الضيقة على المصلحة الوطنية؛ ثالثاً، تسويق كل طرف لنفسه ما لا يميزه للطرف الآخر، فالتفاوض أو حمل السلاح يكون مقبولاً لطرف، ما دام هو من يبادر

إليه، لكنه يصبح نكوصاً (وربما خيانة) إذا ما صدر عن الطرف الآخر؛ رابعاً، غياب القيود الرقابية على ما يقوم به الطرفان داخلياً (في الضفة الغربية وقطاع غزة) في غياب السلطة التشريعية، كلجوء حركة حماس لفرض الضرائب على الناس، وكاستخدام السلطة الفلسطينية في رام الله القوة المفرطة في تفريق الاحتجاجات السلمية؛ خامساً، على الرغم من قدرة الحركتين على خلق الظروف التي تقود إلى تعزيز التباين والاختلاف كما حصل عام ٢٠٠٧، إلا أنهما غير قادرتين على محاصرة ما تمخض عن ذلك من نتائج تعيق التصالح بينهما.

رابعاً: مبادرات مصالحة أم استمرار للتشظي؟

منذ حدوث الانقسام، لم ينقطع الاهتمام به فلسطينياً وبآثاره في مشروعهم الوطني، فقد قُدمت بشأنه مبادرات كثيرة كان آخرها ما يوصف اليوم بحوارات الدوحة، انبثقت من اتفاق القاهرة ٢٠٠٥ ووثيقة الأسرى الفلسطينيين للوفاق الوطني ٢٠٠٦ واتفاق مكة ٢٠٠٦، لكنها لم تُفلح بتحقيق المصالحة لأسباب متنوعة يمكن إجمالها بما يلي:

أولاً، عدم تعاطي الحركتين مع تلك المبادرات بصدق ومسؤولية وطنية؛ فحركة فتح تراها وسيلة لتجريد

حركة حماس مما راكمته من قوة ونفوذ، لإخضاعها لسلطتها، وحركة حماس تريد عبرها أن تنتزع من حركة فتح ومنظمة التحرير اعترافاً بها، يمكنها من أسلمة الحالة الفلسطينية برمتها.

ثانياً، إن تجاوب الطرفين مع تلك المبادرات يأتي من باب تلافي الإحراج أمام الجمهور الفلسطيني الذي سئم الانقسام بعد أن تحوّل إلى صناعة سياسية يسعى عبرها كل طرف إلى انتزاع شرعية الطرف الآخر. إن هبة تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٥ الراهنة هي مؤشر على مستوى الغضب الذي بلغه الشارع الفلسطيني، ويدلّ ليس على رفض سياسات الاحتلال فقط، وإنما على تجاوز الشارع الفلسطيني للحركتين أيضاً.

ثالثاً، اصطدام المبادرات بإرث فصائلي تغيب عنه تقاليد المراجعة والمكاشفة، حيث لم يصدر عن الفصائل الفلسطينية أي مراجعات جادة لما وقعت به من أخطاء سياسية؛ فحركة فتح لم تراجع ذاتها بعد فشل أو سلو، كما أن حركة حماس لم تراجع نفسها بعد فشلها بالربط المقنع بين الوطني والديني وبين المقاومة والحكم.

رابعاً، تركيز المبادرات على إدارة الخلاف بدلاً من إيجاد توافق حقيقي بين الطرفين على قاعدة ما هو مشترك، حيث لم تول أهمية كافية لمعالجة التباين السياسي والأيدولوجي

بين الطرفين انطلاقاً من أساسيات المشروع الوطني الفلسطيني والبرنامج السياسي الأنسب لتحقيقه.

خامساً، رغم أن المبادرات دعت طرفي الصراع إلى إصلاح الأجهزة الأمنية، إلا أنها لم تتقدم بمعالجات عميقة لها بشكل يربط بين موضوع الأمن والبرنامجين السياسيين لطرفي الصراع.

سادساً، تركيز المبادرات على مسائل ثانوية ومؤقتة كتشكيل الحكومة أو إجراء الانتخابات أو حل مشكلة موظفو قطاع غزة، بدلاً من بحث القضايا الأهم. فعند تناوُل المبادرات موضوع الانتخابات على سبيل المثال، تولي الأهمية للجوانب الفنية والإجرائية لا الجوهرية والحاسمة، وتتجاهل الهدف من تلك الانتخابات ونطاقها إذا ما كانت تشمل القدس مثلاً وماهية المشاركين فيها، والقائمين عليها، وشرط إجرائها، ونوع الشرعية والمقبولية التي يُراد استحصالها عبرها.

سابعاً: افتقاد المبادرات المقدمة إلى مساندة البلدان العربية بشكل جدي في ظل انشغالها بالتطورات التي تعصف بالمنطقة.

ثامناً: غياب الاهتمام الدولي بالانقسام كونه يركز على استقرار السلطة الفلسطينية، لا على ما تركه وما زال يتركه الانقسام من آثار سلبية في حياة الفلسطينيين.

لكي تتحقق المصالحة بين حركتي فتح وحماس لم يعد ضرورياً إنتاج مزيد من المبادرات، فهناك مبادرات كثيرة يمكن البناء عليها رغم أنه ينقصها الكثير، لكن النقص الأكبر لا يتعلق بالمبادرات ذاتها وإنما بغياب الرغبة الحقيقية لدى الطرفين في إنهاء الانقسام بعد أن طوّرا قدرة ملفتة على تدجينه والتعايش معه. في حين أن تحقيق التصالح الحقيقي بين فتح وحماس يستلزم صياغة عقد اجتماعي - سياسي فلسطيني، يُحدّد أساسيات المسألة الوطنية وخطوطها العريضة، يُلزم جميع الأطراف ويكون محصّناً من الفتوية والاستتثار ومن إغراءات السلطة والحكم في كل من رام الله وغزة. في نطاق ذلك فقط يمكن للطرفين أن يتعايش كل منهما مع الآخر، لكن ليس قبل ولوج كل منهما بمصالحتين؛ الأولى، مع المشروع الوطني لترميم علاقته به؛ والأخرى، مع ذاته لكبح ما تحتزنه من نرجسية ونزعات إقصائية تحول دون تعايشه مع الآخرين.

خاتمة

الصراع السياسي بين الجماعات والدول هو قديم قديم علاقات القوة ذاتها حيث هو صيغة تنظيم تفاعل سياسي تُملّيه « ضرورات » معينة في وقت ما، وهو فعل لا زَم الجماعات السياسية في نطاق سعيها لتحقيق أهدافها،

لم يخل منه مجتمع عبر العصور منذ قدماء اليونان حتى اليوم. الفرق بين صراع وآخر ليس بالماهية أو النوع وإنما بصيغته ودرجته وآثاره وسُبل معالجته. إذاً هو فعل يُنتجه التباين في التصورات واختلاف المصالح بين الأطراف السياسية بعد استفحالتها، يُسخّره كل طرف لتعزيز قوته وتعظيم مكاسبه، ويتم تبريره سياسياً وأيديولوجياً وأخلاقياً بأكثر من شكل وصيغة.

للصراع بين الفلسطينيين أكثر من سيرة وتأويل، ويتخذ أكثر من شكل وصيغة بدءاً بالانشقاق ومروراً بالتمرد وانتهاءً بالانقسام، وهو تتويج لتناقضات سياسية وفكرية شقت طريقها للحركات السياسية الفلسطينية منذ ثلاثينيات القرن المنصرم وما زالت حاضرة حتى اليوم، ومن المؤكد أنها ستستمر. لقد مرّ ذلك الصراع بمنعطفات عديدة آخرها محطّته الراهنة بين حركتي فتح وحماس منذ تأسيس الأخيرة عام ١٩٨٨، وأنتج انقسام صيف ٢٠٠٧ الذي ما زال قائماً حتى اليوم. هذا

الصراع بدأ سياسياً وأيديولوجياً وتحول إلى انقسام مادي جغرافي بين الضفة الغربية وغزة، نتج منه نظامان سياسيان واجتماعيان مختلفان، وتداخلت في نطاقه، ليس السياسة والأيديولوجيا فقط، وإنما أيضاً المصالح والأجندات السياسية والأمنية والاقتصادية المحلية والخارجية، في

إطار السعي للتحرر والاستقلال. لذلك من المرجح أن يستمر الصراع بين الحركتين كونه مرتبطاً بطبيعة المصالح المتعارضة داخلياً وبالتناقض الأعمق مع إسرائيل، ذلك التناقض الذي تسنده ادعاءات أيديولوجية ودينية، ويدور لا حول الجغرافيا فقط، إنما حول التاريخ والهوية أيضاً، وحول الماضي والحاضر والمستقبل، الأمر الذي يُغذي ويُعمق التباين بين الحركتين.

أما تبيد الخلافات بين الطرفين، فيتطلب صوغ عقد اجتماعي - سياسي فلسطيني، يتوافق في نطاقه الجميع على المبادئ العامة للمسألة الوطنية، يُترجمه برنامج سياسي واضح، يكون قادراً على التعاطي مع الوضع الداخلي والعمل على تعزيزه وتماسكه، وعلى معالجة التعارض بين «الحكم» والمعارضة، وبين السلطة (الدولة) والثورة، وبين الداخل والخارج، وبين ما هو مرحلي وما هو استراتيجي، وقادر أيضاً على التفاعل مع الأطراف الخارجية لحشدها لمصلحة الحقوق الوطنية. لترجمة ذلك، لا بد من التالي:

أولاً، إعادة تعريف الأهداف الفلسطينية المرحلية والاستراتيجية، انطلاقاً من أساسيات المشروع الوطني بحدوده الجغرافية والديمغرافية. وما دام حل الدولتين قد تلاشى بسبب أوسلو، ولأن حل الدولة الواحدة ما

زال يفتقد الواقعية بعد جنوح المجتمع الإسرائيلي نحو مزيد من العنصرية، يصير من اللازم على الفلسطينيين تحديد ما يريدون: دولة أم حقوقاً وكيفية تحقيق ذلك.

ثانياً، تقييم الواقع الفلسطيني الحالي في ظل فشل استراتيجيتي التفاوض والمقاومة، وما تمخض عنهما من نتائج في العقدين السابقين، ما يجعل من الضروري طرح التساؤل التالي: هل الفلسطينيون اليوم هم بصدد تحرير وطن مُحتل أم إدارة سلطة تحت الاحتلال؟ إن كان الهدف تحرير وطن، كيف يمكن لذلك أن يتحقق في ظل التمسك بسلطة يقود التشبث بها إلى إضاعة شروط تحررهم؟ وبموازاة ذلك من الضروري أيضاً البحث في كيف يمكن «المقاومة» أن تكون مجدية ما دامت تتم خارج التوافق الوطني وتأتي في نطاق انقسام عميق المستفيد الأول منه إسرائيل؟ الخروج من هذين المأزقين أمر مُلح ويتطلب تحديد الموقف من جدوى السلطة القائمة، لكن ليس انطلاقاً مما تقدمه من خدمات للفلسطينيين، وإنما مما يلحقه بقاؤها من ضرر على المشروع الوطني. كما من الضروري أيضاً إعادة النظر باستراتيجية المقاومة، ليس انطلاقاً مما تُكسبه من نقاط لهذا الطرف أو ذاك، وإنما انطلاقاً مما يتركه المضي بها انفرادياً من نتائج تُبدد الشروط المطلوبة لتحقيق المشروع الوطني.

ثالثاً، هيكله كل من منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية بصيغة تعزز التكاملية بينها خدمةً للمشروع الوطني ولتطوير الأدوات الأنسب لتحقيقه، ويكون ذلك على أساس إعادة السلطة الفلسطينية للمنظمة لكن بعد تأهيل الأخيرة وإعادتها إلى أهلها، الأمر الذي يمكن أن ينتج منه ما يمكن تسميته «سلطة تحرير فلسطينية»، تُحافظ على ما تم إنجازه مديناً في العقدين السابقين، لكن ليس على حساب الحقوق الوطنية.

رابعاً، إنعاش الحياة الديمقراطية داخل الحركات السياسية الفلسطينية لتجديد بنيتها وبرامجها، عبر إجراء الانتخابات وعبر تبني صيغ فعالة للمراجعة والتقييم والمساءلة السياسية، لإكسابها الدينامية المطلوبة لحمل الوزن الثقيل لعملية التحرر والاستقلال.

الانشطار الثقافي والتشظي في زمن اليباب

يسري الغول

كثيراً ما تفرقنا السياسة، وتباعداً بيننا وبين ما نحب حتى وصل بنا الحال إلى أن تقوضت الوشائج وباتت في مهب الريح. وبدلاً من أن يكون المثقف هو صمام الأمان للمجتمع والأمة، وناظم للعلاقات الإنسانية داخل تلك الأروقة، كما أكدته الشهيد فتحي الشقاقي بقوله إن المثقف هو أول من يقاوم وآخر من ينهزم، تحول بفعل الانقسام إلى مجرد حجر دومينو بيد الساسة، يتحرك كيفما شاء أرباب البلاد ودهاقتها حتى لو كان ذلك على حساب المبادئ والمثل والأخلاق وتحقيق مبدأ العدالة والإنسانية. وإن الحالة الفلسطينية من أشد الحالات وضوحاً في حالة الانقسام التي تعاني منها السيكلوجية الفلسطينية جراء الالتباس في البرامج والرؤى وصولاً إلى الاصطدام الأيديولوجي على حساب القضية الوطنية بشموليتها. وإن المتابع يستطيع إدراك كيف يعيش ثلة الكتاب تحت رحمة الساسة ومقدرات الأنظمة الاقتصادية، لذلك فإن نقد الواقع مباح في رقعة من الوطن ومحرم في أخرى، تبعاً

لرضا ولي النعمة والمتصرف بحال البلاد بعدما صارت
البلاد شبران من عدم، وبعدهما ارتهن الشعب للراتب
والوظيفة أو المهنة.

ولقد كان حري بكل صاحب قلم أن يوجه نصل قلمه
إلى خاصرة العدو والمحتل الذي يسرق كل مقومات
الإنسانية والحياة المادية. فالوطن بحاجة ماسة لأن تتوجه
الأعمال الأدبية والفنية والمسرحية لصالح الوطن كله،
في ظل حالة التهاوي والتهويد، وليس لدعم حزب أو
تنظيم أو جماعة على حساب الأطر الأخرى.

الثقافة حسبما يعرفها غوستان فون غرونيوم أنها الجهد
المبذول لتقديم مجموعة متماسكة من الإجابات على
المآزق المحيرة التي تواجه المجتمعات البشرية في مجري
حياتها، فكيف بنا بدلاً من التصالح نذهب بالثقافة نحو
التصادم، وبدلاً من صناعة التفاهم والوئام ننحني نحو
الهدم والانهيار. ولعل هذا يبرز تماماً كما ذكره داريوش
شايغان حين قال إن مثقفينا يبدون محاربين أكثر منهم
مفكرين يتأملون بهدوء وراء طاوولات عملهم. فإنهم
تحولوا إلى بيروقراطيين أكثر من كونهم مثقفين ومفكرين،
وتحولوا إلى مجرد أبواق للروح ضد هذا أو ذاك دون وجود
ناظم حقيقي.

ولم يقتصر الانقسام عند الحالة الفلسطينية فقط، بل

انحدر نحو المنطقة العربية بشكل عام وبات الجمهور
ناقماً على المثقف الذي يتأثر ويؤثر بمحيطه لأنه صار تبعاً
لهوى الساسة، حتى وصل الحال ببعض الصحف أن
تكتب في مانشيست كبير تقول فيه: مثقفونا.. إما محاربون
وإما أذعياء وإما يعانون الفصام.

وبالعودة إلى الانقسام المرير في الأراضي الفلسطينية، فإن
من يدفع ثمنه هم الشباب اليوم، حيث لم تعد الثقافة
قادرة على تحقيق مبدأ التنمية والبناء، بل أخذت بهم
نحو مستنقعات العتمة والتهاوي الفكري والأخلاقي
والوطني فالالتباس بين التطرف والحرية المطلقة، وبين
التشدد والفراغ أخذ بالعقول نحو التيه في صحاري
الغياب. ولقد صارت الحالة الشبابية مزرية بشكل لا
يمكن وصفه لأنها بددت الطاقة والحيوية التي يمتلكونها
في شتى المجالات، واستثمار تلك الطاقات دون أي
مردود حقيقي يعود لتلك الفئة.

لقد خرق الانقسام سفينة الوطن فباتت تغرق دون أن
يدرك صناع القرار أن الواقع الذي وصلت إليه القضية
مرير للغاية، وأن الشباب الذين تنتصر بهم أي قضية باتوا
يبحثون عن سبيل للهرب عبر ركوب البحر أو الطيران
مهاجرين إلى أي رقعة يجدون فيها مستقبلهم وحریتهم
وكرامتهم.

أخفق الجميع في فهم الوطن، يتحمل مسؤولية ذلك المثقفين أولاً لأنهم صمام الأمان الذي تم ثقبه بيد السياسة وبجنبهم؛ فلقد كسر السياسة الأقلام، مرة بالراتب ومرة بالزج بالمثقفين داخل السجون ومرة بالضرب وإطلاق الرصاص والترويع. لكنهم لا يستطيعون كسر الإرادة إن تحققت لدى المثقفين الحقيقيين، ولعلنا بحاجة لإعادة قراءة التاريخ كي نعرف أن المفكر والأديب والفنان وكل مثقفي الأمم قدموا أرواحهم رخيصة من أجل التغيير، وإن دعاة التغيير يجب أن يجهزوا أنفسهم كي يكونوا وقوداً لإعادة توجيه البوصلة نحو الوطن، ونبذ الفرقة والعنف والتطرف الحاصل بسبب الانقسام.

أختم بأن البرلمان البرازيلي أخفق لمرات كثيرة في اتخاذ قرار بمنع حجز البشر في المصححات النفسية حتى جاء اليوم الذي قرأ في سناطور في البرلمان مقتطفاً من رواية (فيرونيكا تقرر أن تموت) للروائي باولوا كويهلوا والذي تحدث فيها كويهلوا عن تجربته في الحجز داخل تلك المصححات مذ كان طفلاً، حتى تم إقرار منع حجز البشر في تلك المصححات بتصويت أغلب أعضاء البرلمان، مما يؤكد أن الأدب قادر على إحداث التغيير.

فمتى سيعود مثقفي العرب عموماً والفلسطينيون تحديداً لدورهم الطبيعي، ويصلحون ما أفسده السياسة؟!!

الانقسام الفلسطيني وأزمة الهوية الفلسطينية

عماد أبو رحمة

ولدت الهوية الفلسطينية المعاصرة مأزومة، لأن الهوية والكيانية السياسية لم تكونا متطابقتين لدى الفلسطينيين منذ البداية، بسبب افتقار المشروع الوطني الفلسطيني لإقليمه الجغرافي وحيزه الاجتماعي المعين.

ومثلت نكبة عام 1948 حجر الزاوية لإعادة بلورة الهوية الوطنية الفلسطينية، كما جسدت م.ت.ف الكيان السياسي - المعنوي الممثل للفلسطينيين والمعبر عن هويتهم الجماعية. ولكن تبني برنامج التسوية عام 1974 شكل تراجعاً عن الأفكار المؤسسة للهوية، التي تطابق بين شعب فلسطين وأرضه ومشروعه الوطني، وكان العامل الرئيسي للانقسام السياسي.

أدخل اتفاق أوسلو عام 1993 الهوية الفلسطينية في أزمة حادة، لأنه لم يشمل اللاجئين وفلسطينيي المناطق المحتلة عام 1948 في حق تقرير المصير، وأدى الى تراجع دور المنظمة وغياب المؤسسات التمثيلية الجامعة للفلسطينيين، بالإضافة للفشل في تحويل السلطة إلى دولة تعيد بلورة

الهوية الفلسطينية، واندلاع الصراع على السلطة.
وعبر صعود حركة "حماس" عن بروز المكون الديني في
الهوية الفلسطينية مقابل تراجع المكون الوطني، ودل
الصراع على السلطة وانقسام النظام السياسي على عمق
الأزمة وشمولها لكافة أبعاد وتعبيرات الهوية الفلسطينية.
إن استمرار الانقسام يهدد الهوية الفلسطينية بمزيد من
التآكل والضمور، وهذا يطرح على الجميع مسئولية
استنهاض الوطنية الفلسطينية بمعناها الهوياتي (الثقافي)
والكياني (السياسي)، عبر إنهاء الانقسام وتجديد بنى
المشروع الوطني، وتوليد رؤية جديدة تطابق بين شعب
فلسطين وأرضه ومشروعه الوطني.

يعنى هذا البحث بدراسة أثر الانقسام في أزمة الهوية
الفلسطينية، وتتبلور مشكلته في محاولة الإجابة على
السؤال الرئيسي التالي: ما هي أبرز التغيرات التي طرأت
على الهوية الفلسطينية بتأثير الانقسام؟

ويتفرع عن السؤال الرئيسي مجموعة الأسئلة الفرعية
التالية:

1. ما هي ظروف نشأة الهوية الفلسطينية المعاصرة؟
2. ما أثر تبني قيادة م.ت.ف لبرنامج التسوية السياسية
في أزمة الهوية الفلسطينية؟

3. إلى أي مدى أثر صعود تيار الإسلام السياسي ودخول "حماس" للسلطة على الهوية الفلسطينية؟.

أولاً: الهوية الوطنية الفلسطينية المعاصرة:

يتميز مفهوم الهوية الوطنية المعاصر عن غيره من مفاهيم الانتماء والولاء المختلفة في أنه يعبر عن حالة سياسية وإرادية خالصة، تتسم بطبيعتها الجماعية وتقوم على الاتفاق عن وعي تام بين سكان إقليم معين على العيش معاً في مجتمع يتمتع بالسيادة الكاملة. ويشير هذا الإجماع إلى عناصر أساسية في مقدمتها الإقليم المعرف والحدود والحكومة الواحدة والقانون الواحد(7).

حتى الثلث الأخير من القرن العشرين، ظل الفلسطينيون يعتبرون أنفسهم جزءاً من النسيج الاجتماعي والسياسي لإقليم بلاد الشام، أما على الصعيد العام فكانوا يعتبرون أنفسهم جزءاً من رابطة إسلامية أوسع، ومع صعود النوازع القومية باتوا يعرفون أنفسهم كجزء من أمة عربية⁽⁸⁾.

وبعد الفشل في تحقيق مطمح الوحدة العربية، وتشتت الحركة العربية الواحدة وتجزئتها إلى حركات قطرية، بدأت المعالم الأولى للحركة الوطنية والهوية الوطنية الفلسطينية التي عبرت عنها، تظهر في مواجهة الانتداب البريطاني وخطر المشروع الصهيوني الاستيطاني انسياقاً

مع المجرى العام في المنطقة، دون أن تقطع صلاتها بالحركة العربية 9، حيث طور الفلسطينيون تصوراً لهوية وطنية فلسطينية ترتبط بحدود جغرافية وسياسية معينة، وطوروا مؤسسات وقيادات وطنية، استمدت مشروعيتها من مقاومة الاحتلال البريطاني والمشروع الصهيوني - الاستيطاني.

ولكن هذا الإحساس بالهوية الوطنية لدى غالبية الفلسطينيين لم يرتبط بوعي الدلالات المعاصرة، السياسية والاجتماعية والحقوقية (أي الأيديولوجية) لمفهوم الوطنية، التي شكلت قاعدة لنظرة بعض النخب السياسية والفكرية.

وقد أدى افتقار الفلسطينيين للدولة إلى حرمانهم فرصة تطوير تقاليد الحكم الذاتي ومؤسساته، وكان لذلك تأثير بارز على تنمية الهوية الوطنية الفلسطينية، نظراً لعدم تجسد تلك الهوية في هيئة واحدة معترف بها، حيث تعثرت محاولات القيادة الفلسطينية لتنمية الحس الوطني القطري، أو القطرية الدولانية، على عكس نظيراتها في البلدان العربية المجاورة (10).

أدت النكبة عام 1948 إلى تمزيق المجتمع الفلسطيني، واغتصاب معظم أرضه، وتلاشي الحقل السياسي الوطني الذي نشأ قبل عام 1948، ومثل ذلك انكساراً

في محاولات الفلسطينيين تأسيس هوية وطنية وكيانية سياسية، ولم يعد للهوية ولا للكيانية أي تعبيرات في الحياة السياسية والاجتماعية للفلسطينيين (باستثناء الثقافية)، وأصبح فلسطينيو الأردن والضفة مواطنون في المملكة الأردنية، وفرضت الهوية الإسرائيلية على فلسطينيي الأراضي المحتلة عام 1948، ونتج عن ذلك اختزال الفلسطينيين في اللاجئ الذي يقطنون في مخيمات اللجوء والشتات، تماماً كما اختصرت قضية فلسطين في قضية اللاجئين، ولم يتح لهم التعبير عن هويتهم بشكل قانوني وحقوقى، ولا بشكل تمثيلي مؤسسي، أو التعبير عن قضيتهم بشكل سياسي، فعوضوا عن ذلك بانخراطهم في الحركات السياسية "فوق الوطنية"، القومية والإسلامية والشيوعية (11).

ولم تكن الهوية الفلسطينية على درجة من القوة بحيث تكون قادرة على فرض ذاتها على المعادلات السياسية العربية آنذاك، فتم تهميش دور الفلسطينيين واستبعاد دورهم، بدليل اختفاء "حكومة عموم فلسطين" بعد أشهر قليلة من إعلانها، ومنع الفلسطينيين من إدارة الضفة الغربية وقطاع غزة وحكم أنفسهم بشكل مستقل، إذ جرى ضم الضفة إلى المملكة الأردنية، وأخضع قطاع غزة للإدارة المصرية، ما أدى إلى خفوت الوعي الكياني لدى الفلسطينيين (12).

ولكن الاقتلاع الجماعي للشعب الفلسطيني وتشريده
مثلاً حجر الزاوية لكل التطورات السياسية والاجتماعية
اللاحقة في التجربة الفلسطينية، إذ شكل العزل والتهميش
الاجتماعي والسياسي أساساً جوهرياً في تشكيل هوية
وطنية خاصة بالفلسطينيين، ورفع اللاجئون في مخيمات
الشتات راية الوطنية الفلسطينية التي سقطت عام
1948، وأعادوا بناء حركتهم الوطنية، فيما أوجد الكفاح
المسلح الدفع السياسي والدينامية اللازمين لتطوير الهوية
الوطنية الفلسطينية وتأكيدهما (13).

وبرزت م.ت.ف باعتبارها الكيان الممثل للفلسطينيين،
والإطار المؤسسي المجسد للهوية الوطنية الفلسطينية، إذ
تولت بتكوينها الائتلافي "حياكة" الروابط بين تجمعات
الشعب الفلسطيني المختلفة الظروف والأوضاع
الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، واضطلعت بمهمة
إعادة صياغة الهوية الوطنية الفلسطينية عبر إعادة روايتها
على ضوء عمليات التشريد والشتات والضم والاحتلال
وما تولد عنه من تدمير مجتمعي وإقصاء وتمييز (14).

وتعززت المكانة التمثيلية للمنظمة بعد الاعتراف العربي
بشرعية تمثيلها للشعب الفلسطيني في قمة الرباط عام
1974، والذي تلاه اعتراف دولي بصفتها التمثيلية
للشعب الفلسطيني، وحصولها على وضع مراقب في

الجمعية العامة للأمم المتحدة (15). ويرى عزيز حيدر بأن "بداية بناء فلسطين كشعب وتشكل هويتهم المميزة بدأت بعد تأسيس م.ت.ف عام 1964، واكتسبت هذه العملية دفعاً قوياً بعد عام 1967" (16).

ومع ذلك، فإن الهوية الفلسطينية والكيانية الوطنية لم تكونا متطابقتين أو متلازمتين لدى الفلسطينيين، وذلك نتيجة لافتقار المشروع الوطني الفلسطيني لإقليمه الجغرافي الخاص وحيزه الاجتماعي المعين، وهما عاملان رئيسيان في إنتاج (وإعادة إنتاج) أي هوية وطنية واستمرارها. صحيح أن طرح موضوع الكيانية السياسية - المعنوية توخي التعويض عن غياب الإقليم، بهدف فرض وجود الشعب الفلسطيني على الخريطة السياسية، تمهيداً لفرضه لاحقاً على الخريطة الجغرافية، ولكن فلسطينيي الأراضي المحتلة عام 1948 حرمو من شمولهم في إطار الهوية والكيانية التي تمثلها م.ت.ف، وأصبح الفلسطينيون في الأردن مقيدين بمكانتهم كمواطنين أردنيين (17).

ثانياً: الهوية الفلسطينية بعد أوسلو 1993 وقيام السلطة الفلسطينية 1994:

تتمثل الوطنية الفلسطينية في الانتماء للشعب الفلسطيني كله وليس إلى أجزاء منه، ويجمع الشعب الفلسطيني كله على رواية وذاكرة تشكلت بسبب الانتماء للشعب

الفلسطيني وإلى فلسطين، وتتضمن فصول الرواية الفلسطينية بدءاً بما جرى قبل النكبة، ومروراً ببدء النكبة وبتجارب اللجوء والمقاومة والاحتلال والانتفاضات لتشكل تجربة إنسانية عميقة تحتل مكانة مركزية في تشكل الهوية الوطنية. وقد نجحت هذه الهوية، على مستوى الوعي الجماعي الفلسطيني وعلى المستوى المعنوي، في التغلب على أوضاع الانقسام الجغرافي والعزل بين أجزاء الشعب الفلسطيني داخل الوطن وخارجه (18).

ولكن تبني قيادة المنظمة للبرنامج المرحلي عام 1974 مثل تراجعاً عن الأفكار المؤسسة للهوية الفلسطينية، ونكوصاً عن مشروعها الوطني، خاصة فيما يتعلق بوحدة الأرض والشعب. وتمكنت قيادة المنظمة من تغطية هذا التحول بحكم مكانتها النضالية والرمزية، وادعاء مواصلة المشروع الوطني والمقاومة، ولكن هذا لم يمنع سيورة التحولات السياسية والبنوية في الحركة الوطنية الفلسطينية، التي باتت تغذى مشروعاً سياسياً آخر يختلف عن المشروع الوطني الأصلي الذي انبنى على وحدة الشعب والأرض.

واتضح ذلك في التحولات اللاحقة التي أفضت إلى التسوية السياسية بمرجعية "اتفاق أوسلو" 1993، إذ راهنت قيادة المنظمة على أن إقامة سلطة الحكم الإداري

الذاتي على جزء من الإقليم الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة يمكن أن يحقق لأول مرة في التاريخ وجوداً قومياً لهذا الشعب فوق أرض وطنه، وظنت بأن عوامل السيادة يمكن أن تتجمع بصورة تدريجية، وأن الحكم الذاتي يمكن أن يتطور بعد انتهاء المرحلة الانتقالية إلى "دولة فلسطين المستقلة" (19).

وذهب رشيد الخالدي إلى القول بأن هناك "عملية إعادة تمركز للمجتمع الفلسطيني"، تجري بالتزامن مع "إعادة تعريف الهوية"، وأن سكان الضفة الغربية وقطاع غزة أصبحوا في صلب عملية منح الهوية، التي أصبحت راسخة برأيه، مضمونها (20).

إلا أن المضمون الذي تحدث عنه الخالدي لم يتضح حتى الآن، لأن السلطة الفلسطينية لم تتطور إلى دولة فلسطينية مستقلة، تكون "عماد عملية إعادة تبلور الهوية الفلسطينية" بما يتجاوز الحالة الاستثنائية لنشأتها بغياب الجغرافيا والدولة، بل على العكس من ذلك كان لهذا التحول تداعيات خطيرة على المشروع الوطني وعلى الهوية الوطنية الفلسطينية:

وجد اللاجئون الفلسطينيون أنفسهم فلسطينيين غير معترف بهم، نتيجة للاتفاقات التي تم توقيعها وحولت قضيتهم إلى مجرد عنوان يتم التفاوض حوله في مفاوضات

المرحلة النهائية، دون أي ضمانات تكفل حقهم في العودة إلى ديارهم.

مثل الإقرار بإنهاء الصراع مع العدو قبل حل قضية عودة اللاجئين قبولاً ضمناً بالإجحاف التاريخي الذي لحق بهم، وقبولاً نهائياً بالتخلي عن وحدة الشعب الفلسطيني في وطن واحد، وإلغاء للفكرة التأسيسية التي انبنى عليها الوعي والثقافة والهوية الوطنية الفلسطينية المعاصرة (21).

مارست السلطة الفلسطينية هيمنة على الحقل السياسي الوطني ونمت مؤسساتها وبنائها، مقابل أفول دور منظمة التحرير الفلسطينية وفصائلها، فوجد اللاجئون أنفسهم بدون هيئة تمثلهم، لأن الحدود التمثيلية للسلطة تقتصر على الضفة الغربية وقطاع غزة، بينما تمتد المكانة التمثيلية للمنظمة لتشمل الفلسطينيين في كافة أماكن تواجدهم كشعب (22).

ما سبق طرح إشكالية "الداخل" و"الخارج" الفلسطيني، وارتبط السؤال بمعطيات واقعية جديدة كان لها أثر حاسم على مضمون الكيانية والهوية الفلسطينية. ذلك أن المنظمة نشأت وتطورت كتعبير عن مجتمع الشتات الفلسطيني، وبالتالي فإن صور التجزئة ونماذج المنفى هي التي كانت تسيطر على جدل الهوية، أما بعد أو سلو فإن

المسائل المرتبطة بالإقامة والحصول على المواطنة، في ظل نظام مشروط السيادة، هي التي بدأت تسيطر على هذا الحوار (23).

بتهميش م.ت.ف ككيان سياسي - معنوي وتمثيلي للفلسطينيين، واختزال مشروعهم الوطني بمشروع جغرافي على الضفة الغربية وقطاع غزة، أصبح لكل تجمع فلسطيني روايته وأجندته وأولوياته الخاصة: فلسطينيو الـ48 ذهبوا للكفاح ضد العنصرية والحق في المساواة والتعبير عن ذواتهم وهويتهم كأقلية قومية، والفلسطينيون في الضفة وغزة المحتلة للنضال من أجل دحر الاحتلال وإقامة الدولة المستقلة، واللاجئون في الشتات، الذين تحملوا عبء النهوض الفلسطيني منذ عام 1965 خضعوا لسلطات متباينة ومتعددة، وباتوا يشعرون بالتهميش جراء تغييب م.ت.ف، وجراء تقدم هدف الدولة على حقهم في العودة، وباتوا يشعرون بأنهم على هامش المشروع الوطني، لا سيما وأنه لا صلة أو إطارات تربطهم بالسلطة الفلسطينية (24).

وبذلك غاب التطابق بين الحديث عن شعب فلسطيني، وبين حدود المشروع الوطني الذي يختزل الشعب في الممارسة السياسية بالضفة وغزة. وهنا بالضبط يكمن مصدر تأزم الهوية الجماعية للفلسطينيين، نتيجة لحالة

التشتت المجتمعي، وأقول المؤسسات التمثيلية الجامعة
المجسدة للهوية، وغياب المرجعية الواحدة، وغياب
هدف وطني جامع، وإخفاق حركتهم السياسية في
مهامها، سواء بالتسوية والمفاوضات أو بالانتفاضة
والمقاومة المسلحة.

وهذا يفسر، إلى جانب عوامل أخرى، أسباب تراجع
شعبية المنظمة وفصائلها، مقابل الصعود المدوي
لجماهيرية "حماس"، التي عبر صعودها عن بروز المكون
الديني في الهوية الفلسطينية، على حساب المكون الوطني
الذي مثلته م.ت.ف وفصائلها، فالهوية لا توجد بمعزل
عن إستراتيجيات التأكيد الهوياتي للممثلين الاجتماعيين
لها، والذين هم نتاج الصراعات الاجتماعية والسياسية،
وعمادها في نفس الوقت (25).

ثالثاً: أثر بروز "حماس" على الهوية الفلسطينية:

مثل بروز "حماس" تحدياً للهوية الوطنية ولتعبيراتها
الاجتماعية والسياسية، لأنها تطرح الهوية الإسلامية بديلاً
من الهوية الوطنية ذات المضمون العلماني كما صاغتها
وأعدت روايتها المنظمة، وتسعى جاهدة إلى أسلمة
المجتمع وإعادة صياغة الثقافة السياسية والهوية الوطنية
بالاستناد إلى ثقافة تركز على تراث الإسلام السياسي،
وتقوم على نبذ التراث السياسي الفلسطيني وما نتج عنه

من هوية وطنية وكيانية سياسية معبرة عنها(26). وظهر ذلك في التحولات التي طرأت في تعريف الفلسطينيين لهويتهم.

فقد أظهرت دراسة معياري 1994 بان الهوية الفلسطينية هي الأقوى، تليها الهوية المحلية، ثم العربية، والدينية، والحمائلية. بينما أظهرت دراسته التي أجراها عام 2008 تراجع سيطرة الهوية الوطنية مقابل تعزيز الهوية الدينية والهويات التقليدية الأخرى، حيث زادت نسبة من يرون في الهوية الدينية هويتهم الرئيسية من 17% و 22% عام 1994، إلى 34% عام 1997، و 38% عام 2001، و 43% عام 2006.

وفي مقابل ذلك تراجع نسبة من يعتبرون الهوية الفلسطينية كهوية رئيسية من 66.9% و 70.1% عام 1997 إلى 57.4% عام 2001، إلى 50.5% عام 2006. وبلغت نسبة من يعرفون أنفسهم كمسلمين ومسيحيين 55.8% عام 1994، وارتفعت إلى 88.1% عام 2006، بينما بلغت نسبة من يشعرون بالانتماء لعشيرتهم حوالي 47.1% عام 1994، وارتفعت النسبة إلى 78.4% عام 2006. وهذه النسب تعكس، إلى حد كبير، تبدل تناسب القوى بين الاتجاهين من حيث التأييد الجماهيري، كما عبرت عنه استطلاعات الرأي.

كما بنيت نتائج دراسة أبو رحمة 2011 التفوق النسبي الضئيل للهوية الوطنية، إذ حصلت على متوسط 32.68 بنسبة بلغت 81.7%، بينما حصلت الهوية الإسلامية على متوسط 36.11 ونسبة 77.8%. ورأى الباحث بأن هذا يطرح احتمال تبدل حالة البروز النسبي لصالح المكون الإسلامي في الهوية الفلسطينية، ارتباطاً بحركة الواقع وتطوراته السياسية والاجتماعية، وأشار إلى أن اندلاع الصراع على السلطة هو في مضمونه تعبير عن أزمة حادة تشمل كافة أبعاد ومكونات الهوية الفلسطينية وتعبيراتها السياسية والاجتماعية، نتيجة لبروز الهويات الفرعية إلى السطح، واختزالها لـ"الأخر" (الفلسطيني) إلى بعد واحد، بصورة تحجب كل الانتماءات الأخرى.

الخاتمة:

إن استمرار حالة الانقسام، في إطار تشارك الكل في المسؤولية عن أزمة النظام السياسي، يطرح تحديات كبيرة أمام الهوية والكيانية الفلسطينية، بتعرضها للمزيد من التآكل والضمور والتشظي، وذلك نتيجة لغياب هدف وطني جامع يوحد الفلسطينيين في كافة أماكن تواجدهم، وغياب المؤسسات التمثيلية الموحدة لهم والمعبرة عن هويتهم الوطنية في تطابقها مع مشروعها السياسي،

وغياب المرجعيات الوطنية المتفق عليها كمرجع لحل الخلافات وتحديد استراتيجيات العمل الوطني الموحد. وهذا يطرح على كافة مكونات الحركة الوطنية مسؤولية استنهاض الوطنية الفلسطينية بمعناها الهوياتي (الثقافي والرمزي) والكياني (السياسي)، من خلال تجديد بنى المشروع الوطني الفلسطيني، وتوليد رؤية وطنية جديدة تطابق بين شعب فلسطين وأرض فلسطين ومشروع حركتها الوطنية، وهذا يتطلب إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية، وإعادة الاعتبار للمشروع الوطني الذي يطابق بين الشعب والأرض والمشروع السياسي.

المراجع:

(1) جابرييل أ. ألموند وج بيغهام باول الابن:
السياسة المقارنة، ترجمة أحمد العناني،
مكتبة الوعي العربي، سلسلة الفكر السائد -
نسخة معدلة، 1980، ص99-98.

(2) نفس المرجع ص 35.

(3) أرنست غلنر: الأمم والقومية، ترجمة
مجيد الراضي، دار المدى للثقافة والنشر،
دمشق، ط1، 1999، ص15.

(4) نفس المرجع، ص90.

(5) نفس المرجع، ص22.

(6) سلافه حجاوي: مقدمات الهوية
الوطنية وأشكالها -1871 1914، مجلة رؤية،
الهيئة العامة للاستعلامات، العدد العاشر،
تموز 2000، ص57.

(7) ماجد كيالي: صعود وأفول الهوية
الوطنية والكيانية السياسية للفلسطينيين،
مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد
90، ربيع 2012، ص7.

(8) فيصل حوراني: جذور الرفض الفلسطيني

1918-1948، مواطن – المؤسسة الفلسطينية
لدراسة الديمقراطية، رام الله، 2003، ص224.

(9) يزيد صايغ: الحركة الوطنية الفلسطينية
1949-1993: الكفاح المسلح والبحث عن
الدولة، ترجمة باسم سرحان، مؤسسة
الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2003 ، ص-47
48.

(10) ماجد الكيالي: صعود وأفول الهوية
الوطنية والكيانية السياسية للفلسطينيين،
مرجع سابق، ص8.

(11) عيسى الشعيبي: الكيانية الفلسطينية:
الوعي الذاتي والتطور المؤسساتي -1947
1977، مركز الأبحاث- م.ت.ف، بيروت، ط1، 1979،
ص19.

(12) يزيد صايغ: الحركة الوطنية الفلسطينية
1949-1993، مرجع سابق، ص952.

(13) جميل هلال: النظام السياسي
الفلسطيني بعد أوسلو: دراسة تحليلية
نقدية، مواطن- المؤسسة الفلسطينية
لدراسة الديمقراطية، رام الله، ط 2 ، 2006 ،
ص54.

(14) للمزيد حول مكانة م.ت.ف في الأمم المتحدة أنظر: سعدات حسن: فلسطين في الأمم المتحدة: قرارات تاريخية وخلفيات، شئون فلسطينية، العدد 53-54، كانون الثاني - شباط 1967، ص 16-20.

(15) عزيز حيدر: أثر التفاعل الثقافي على الهوية الوطنية والقومية في إسرائيل، الرباط، 1995، ص 19.

(16) ماجد كيالي: صعود وأفول الهوية الوطنية والكيانية السياسية للفلسطينيين، مرجع سابق، ص 9-10.

(17) نديم روحانا: الهوية الوطنية الفلسطينية والحلول المطروحة: كيف نتعامل مع التباين؟، في: جميل هلال (محرراً): فلسطين: دروس الماضي وتحديات الحاضر واستراتيجيات المستقبل، فلسطين والفلسطينيون (1)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط1، شباط 2012، ص 41-42.

(18) ماهر الشريف: إشكالات ما بعد فشل مسار أوسلو: وقفة عند بعض السجلات الفكرية، أجراس العودة، 20/2/2008. على

الرابط : www.ajras.org

Rashid Khaldi, "Palestinian Identity: The Construction of Modern National Consciousness", New York. Columbia University Press, 1997. P132

(19) يرى جقمان بان إنهاء الصراع يعني بداية جديدة لهوية جديدة غير تلك التي تشكلت بفعل النكبة وما تبعها.

-
انظر: جورج جقمان: عبر من الانتفاضة الثانية، في: جورج جقمان: قبل وبعد عرفات: التحول السياسي خلال الانتفاضة الثانية، مواطن- المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، 2011، ص-16 17..

(20) قيس عبد الكريم وآخرون: في النظام السياسي الفلسطيني، شركة دار التقدم العربي، بيروت، سلسلة الطريق الى الاستقلال- 12، 2004، ص193.

(21) سليم تماري: الهوية وبناء الدولة

في الكيان الفلسطيني، مجلة الدراسات
الفلسطينية، بيروت، العدد32 ، خريف 1997،
ص3-4.

(21) ماجد كيالي: صعود وأفول الهوية
الوطنية والكيانية السياسية للفلسطينيين،
مرجع سابق، ص12-13.

(22) دوني كوش: مفهوم الثقافة في
العلوم الاجتماعية، ترجمة قاسم المقداد،
منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق،
ص2002، ص62.

(23) ماجد كيالي: عن صعود الوطنية
الفلسطينية وأفولها ، شبكة أمين الالكترونية
، 10/11/2008 .

على الرابط: www.amin.org

(24) محمود ميعاري: أثر الانتفاضة في
الهوية الجماعية في الضفة الغربية وقطاع
غزة، مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت،
العدد 58، ربيع 2004، ص63.

(25) محمود ميعاري: تطور هوية

الفلسطينيين على جانبي الخط الأخضر، مجلة
الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد 74-75،
ربيع/ صيف 2008، ص49.

(26) عماد الدين أبو رحمة: أثر عملية
التسوية على الهوية الفلسطينية، دراسة
لاتجاهات طلبة الجامعات الفلسطينية بقطاع
غزة، رسالة ماجستير (غير منشورة) في
دراسات الشرق الأوسط، جامعة الأزهر، غزة،
2011، ص160-159.

- هذه الورقة مستلة من بحث محكم منشور
للباحث في مجلة كلية التجارة بجامعة قناة
السويس بالإسماعيلية اوآخر 2015.

الانقسام الفلسطيني وأثره على حقوق اللاجئين الفلسطينيين

تيسير نصر الله
أنور حمام

منذ عشر سنوات، والحالة الفلسطينية تعيش انقسام في بنية النظام السياسي الفلسطيني، وانقسام في الجغرافيا والهوية والمرجعيات والرؤى والمواقف والتوقعات والتصورات.

لقد جاء الانقسام في ذروة إحياء أبناء الشعب الفلسطيني الذكرى التاسعة والخمسين للنكبة، والذكرى الأربعين لاحتلال الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، ليعطي إشارة سيئة الدلالة في هكذا توقيت، بل ل يتم الحديث عن نكبة جديدة بدأت معالمها تنجلي، ولكن هذه النكبة كانت على يد الإخوة أنفسهم.

الإطار العام للانقسام

منذ "أوسلو" والمجتمع الفلسطيني يعيش ثنائية حادة واستقطابا محموما، بين توجهين وفصيلين وفهمين

ومنطلقين ورؤيتين. هذه الثنائية الاستقطابية شكّلت عائقاً حقيقياً أمام أي محاولة لقراءة تحليلية للواقع، من خلال استبعادها لفصائل وقوى وشرائح ورؤى أخرى كانت ولا تزال فاعلة في الحقل السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي الفلسطيني، وهذه الثنائية المعبر عنها بمقولات متعددة "كنهج التسوية - نهج المقاومة"، و"السلطة - المعارضة"، و"الاسلامي - العلماني"، و"فتح - حماس"، و"الفساد - الاصلاح"، و"الاستسلام - الممانعة"، "العقلاني والمنتور - الغيبي والظلامي"، و"رايات خضراء - رايات صفراء"، دفعت هذه الثنائيات نحو صراع حاد وانقسام ومحاولات إقصاء وتشويه ورفض للآخر، وانعكس ذلك سلباً على ازدواجية الخطاب السياسي الفلسطيني، والتمثيل، والمنافسات من أجل إثبات قدرة كل طرف على ضرب الطرف الآخر. وهذا ما يعزز نظرية أن "أوسلو كاتفاق" عززت مفهوم الانقسام والتصادم الداخلي (الذي يأخذ مستويات مختلفة بين التيارين) لإثبات المكانة والقوة والنفوذ داخل المجتمع عبر محاولة كل طرف تأكيد حضوره الجماهيري في الشوارع، أكثر منه "صراعا على برامج"، وتجلّى هذا الاستقطاب الثنائي في صراع محموم لإثبات تمثيل كل طرف لأكبر قطاعات المجتمع عبر انتخابات مجالس الطلبة والنقابات والجمعيات

والمؤسسات والاتحادات الشعبية، وصولاً إلى صراع طال كل المقدسات "بالتخوين والتكفير والإقصاء والاستبعاد". هذه الثنائية ساهمت على نحو سلبي بخلق منافسة، واستقطاب، وتعميق الفجوات، وتوتير الأجواء، والريبة وعدم الثقة وغياب مفاهيم التسامح، وشيوع التحريض والنزعة الإقصائية وتجريد الآخر من الشرعيات وخصوصاً الشرعية الوطنية التي تمنح عادة من جملة مصادر، أهمها التاريخ النضالي والتضحيات، ومدى الالتفاف الجماهيري، واخذ شكل الانقسام في سيطرة كل طرف على جملة من المؤسسات التي تعمل بشكل فاعل على تعزيز توجهاته، على حساب الطرف الآخر. فحركة فتح خلقت جسماً بيروقراطياً مهولاً عبر تعيينات لا حصر لها للكوادر الفتحوارية في مؤسسات السلطة وأجهزتها الأمنية ومؤسسات منظمة التحرير ودوائرها، ولعبت الصحف والتلفزيون والراديو الرسميين دوراً بارزاً في الترويج لهذا القطب، وتعزيز مكانته "كحامي للمشروع الوطني الفلسطيني" وللقرار الوطني الفلسطيني المستقل. في حين أن حركة حماس سيطرت على شبكة واسعة من الجمعيات الخيرية ولجان الزكاة، وسيطرت على مؤسسات "تتخذ أشكالاً تعبوية دعوية محوراً المسجد والمؤسسات والمنابر الاجتماعية المختلفة" وصحف وراديو محلي وتلفزيونات ومواقع

الالكترونية كلها كانت في خدمة التوجهات الهجومية على سلطة فتح باعتبارها سلطة فساد، وتنازل، وفشل في إدارة حياة الناس، وبدت حماس كتيار إسلامي أكثر تمسكا بالديمقراطية "باعتبارها الطريقة الوحيدة الممكنة للوصول للسلطة".

الأخطر في هذه الثنائية الاستقطابية هو تراجع مكانة التعددية السياسية، فبقصد او بدون قصد تم تهيمش باقي التوجهات والقوى الأخرى. وهذه الثنائية احتكرت قرار السلطة والمعارضة في آن واحد. فقوى اليسار وجدت نفسها خارج اللعبة تماما، فمن جهة هي لا تشارك في قيادة النظام السياسي الرسمي أو السلطة، عدا بعض الارضاءات التي حصل عليها حزب الشعب والنضال الشعبي وفدا من تعيينات ووظائف على نحو محدود لم ترتقي لموقع التأثير في القرار السلطوي، وفي الوقت ذاته بقيت قوى اليسار المعارضة لأوسلو كالجبهتين الديمقراطية والشعبية لا تملكان زمام المبادرة بخصوص قرار المعارضة الفلسطينية. إن هذه الوضعية أوجدت خللاً بنيوياً في بنية الحقل السياسي الفلسطيني، الذي فرض انسداداً لا بد من التغلب عليه إذا ما أريد لحياة سياسية ديمقراطية حقيقية أن تتمخض عن مشاركة سياسية.

تراجع مكانة حق العودة

كان للانقسام تأثير مباشر وعميق على مجمل الخطاب الفلسطيني، ومنها ما يتعلق بقضية اللجوء والعودة. فلا أحد يتحدث اليوم إلا عن موضوعات الانقسام والاعتداءات المضادة، ولا يتم الاستماع إلا لحمولات التشهير والفضائح والأكاذيب والتشويهات والافتراءات من هنا وهناك في محاولة يائسة لطمس الآخر الفلسطيني. لم يعد الاهتمام بحق العودة باديا للعيان، وكأن الحديث عن العودة أصبح جزءاً من الترف الفكري في ظل هذه الأجواء الملبدة بالأحقاد الداخلية وطغيان الصراع الداخلي على الصراع مع الاحتلال.

ولعل من المؤشرات البارزة لتراجع مكانة حق العودة بسبب الانقسام ما نلمسه في هشاشة المشاركة الشعبية في مهرجانات النكبة التي تم تنظيمها في مختلف مدن الضفة الغربية وقطاع غزة، بل أن هناك مناسبات تخص اللاجئين والمخيمات قد مرت مرور الكرام دون تذكرها كوعد بلفور ومذبحة صبرا وشاتيلا ومذبحة دير ياسين، ويوم اللاجئين والمخيم الفلسطينيين ويوم اللاجئين العالمي.

أثر الانقسام على حق العودة

أولاً: أحداث نهر البارد

دُمّر مخيم نهر البارد في لبنان على رؤوس أصحابه حجراً

حجراً، وقتل من قتل وشُرد من سُرد. والمُحزن والمُفجع أن التواطؤ الفلسطيني (من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار) قد خيّم على المشهد برمته، وأعطى الشرعية للمهاجم كي يُهاجم وبالشراسة التي شهدناها، وروايات وحكايات تداولها اللاجئون حول حقيقة ما حدث ويحدث داخل المخيم، بين متحدث عن المؤامرة وأن ما حدث ما هو الا مقدمة لتصفية بقية المخيمات، وبين مُشر عن للإجراء باعتبار أن هنالك عصابة كانت ستزعزع استقرار البلد المضيف وتقيم دولة سنّية في الشمال اللبناني، ومواقف فصائلية متصيدة للآخر الفصائلي الفلسطيني. والتصيد كان بالتعبيرات، أما العمق فكان الجميع موافق ومؤيد وشريك على نحو ما.

تدريجياً غاب ما يحدث داخل المخيم أمام ما كان يحدث على أرض غزة من اقتتال وخطف وتدمير واشتباكات وقضم للشرعيات والمكانه والهوية والانتماء، وأصبح نهر البارد قضية مؤجلة وهامشية في الوعي الفلسطيني الذي سيطر عليه الانقسام وتناقض الروايات والتحول التدريجي للصراع من صراع مع الاحتلال الى صراع محموم على سلطة هشة وغير موجودة الا في أذهان المتصارعين.

ثانياً: اللاجئون الفلسطينيون في العراق

منذ احتلال العراق وشعبنا الفلسطيني اللاجئ هناك يعاني كما لم يعاني أي لاجئ فلسطيني آخر. فهو مُحاصر بالمليشيات الطائفية التي ضلت الطريق تعمل به قتلا وتشريدا. وبرزت مشكلة المخيمات الحدودية والنقاشات التي دارت وتدور حول ضرورة نقلهم الى بلد ثالث. هذه القضية الحيوية والحساسة لم يتم الاهتمام بها مطلقا بل تعرضت للإهمال الرهيب من المستويين الرسمي الفلسطيني والشعبي، ولم يتم النقاش المفترض حول هذه القضية وأبعاد النقل إلى بلد ثالث. وهنا لا أحد يناقش هذه المسائل بعمق من الناحية القانونية والحقوقية، رغم أن خروج اللاجئين الفلسطينيين من العراق أصبح ضرورة لا بد منها، كذلك الأمر حول نقلهم واختيارهم الحر. هناك محاولات لنقلهم للسودان رغم أن هناك اعتراضات واسعة كون السودان بلد لديه مشاكل لجوء لا حصر لها، وليس نموذجا يحتذى به في حفظ حقوق اللاجئين.

ثالثا: مؤتمر الخريف وآفاق التسوية

مرة أخرى يعود الحديث عن إمكانيات لبعث الروح في المفاوضات التي تعثرت منذ سنوات طويلة والتي لم يعد أحد يأمل منها شيئا. والحديث عن مؤتمر الخريف

وإمكانية طرح قضية خضعت هي أيضا للجدل والروايات المتناقضة والاستخدامات السيئة، فيين توجه يقول بأن المؤتمر سيشكل فرصة لفتح منافذ وامل للحل العادل على أساس الشرعية الدولية، وبين توجه يقول بأن ما حدث ويحدث عبارة عن مؤامرة لتصفية القضية الفلسطينية وعلى رأسها قضية اللاجئين، وفي زحمة الانقسام ترجم الانقسام حول المؤتمر ولكن مرة أخرى دون معالجات حقيقية للقضايا المطروحة الى أجنداث المؤتمر.

رابعا: الذكرى الستون للنكبة و رئاسة اللجنة العليا من المفترض أن تكون الذكرى الستين للنكبة الفلسطينية حدثا هاما، وتحتاج الى تفكير إبداعي لإحيائها، وتحتاج الى رؤية توحد لا تفرق، وفعاليات تعطي إشارات هامة حول ما يمثله حق العودة لملايين اللاجئين المنتشرين فوق أرض فلسطين والشتات. هذه الذكرى تحتاج أيضا الى شعار وطني كبير تنضوي داخله كل المعاني والفعاليات والرسائل المقصود ارسالها في الذكرى الستين وخصوصا للداخل الفلسطيني ولجموع اللاجئين وللعالم العربي والكون بأسره.

لغاية الآن الإشارة الأكثر سوءاً تمثلت بما تردد من تعيين ياسر عبد ربه رئيسا للجنة الوطنية العليا لاجياء ذكرى

النكبة، والتي قوبلت باستنكار واسع وشديد من قبل فعاليات ومؤسسات ولجان اللاجئين، وهذا الأمر شكّل ويشكّل رهانا حقيقيا حول مدى قدرة قوى اللاجئين على فرض تصورهم الخاص واستعادة الرئاسة التي فرضت عنوة وبكل وقاحة ودون أي اعتبار لما يمثله عبد ربه ووثيقة جنيف من هبوط عن السقف الفلسطيني فيما يتعلق بحق العودة.

إن معارضة عبد ربه لا تعني على الإطلاق دعما لطرف على حساب طرف في الصراع الدائر والانقسام الحاصل على السلطة، ولكن هذه المعارضة يتم استخدامها على نحو سيئ عبر ترويج ان المنظمة التي يمثلها عبد ربه هي المتنازلة عن حق العودة وأن خصوم المنظمة (حماس) هي المتمسكة بحق العودة.

خامسا: تراجع السياسي لصالح الخدماتي

لا أحد منذ الانقسام الذي حدث فلسطينيا يتحدث عن وكالة الغوث وبرامجها، وبل الجديد الذي حصل ان العديد من اللجان الشعبية للمخيمات أصبحت ذات تخصصات خدماتية كتوزيع كوبونات التموين والملابس والتبرعات وتنفيذ المشاريع وبرامج الطوارئ، ونسيت أو تناست الهدف الاساسي الذي أقيمت من أجله وهو

الاضطلاع بدور سياسي وتعبوي ولحماية مصالح سكان المخيمات أمام السلطات المحلية (المضيفة) وأمام وكالة الغوث.

سادسا: صورة المخيم كمرتع للجريمة

بدأت صورة المخيم تتقزم تدريجيا، فالمكانة الاجتماعية ورأس المال النضالي الذي كان معيارا رئيسيا في المراحل السابقة لم يعد كذلك. لقد تم الانتقال لمعايير جديدة ورأسمال جديد اقتصادي وظيفي، فمكانة الإنسان الاجتماعية لم تعد تتحدد في السلم الاجتماعي بعدد المرات التي دخل بها الإنسان السجن أو الإصابة أو الإبعاد أو الاستشهاد لأحد أفراد الأسرة، بل تم الاعتماد على متغيرات جديدة، كالدرجة الوظيفية في مؤسسات السلطة والتي تبنى على الموقع التنظيمي والشهادة الأكاديمية وشبكة العلاقات المصلحية الجديدة، ومدى الاقتراب من مراكز القوة والنفوذ. وفي الكثير من الأحيان الاعتماد على "الفهلوة"، وبدأ ينظر للمخيم (في هذه المرحلة) كمجموعة من الشباب الأقوياء وأصحاب هيبة بحكم تاريخهم النضالي، ولذا تم التركيز على استغلال هذه القوة ليصبحوا "كمنزلمين"، من قبل مراكز القوة داخل السلطة والفصائل التي هي خارج السلطة في آن، وأصبحوا في

أحيان كثيرة اليد التي يبطش بها المسئول، أو التي يسعى لتجنبها وتحييدها بضمان تحالف مصلحي معها، إضافة إلى أن بعض شباب المخيمات بدءوا يدركون على نحو سيئ مكانتهم وهيبتهم، وهذا الإدراك قاد أعداد منهم لاستغلال هذه الهيبة وممارسة ادوار تسيء لصورتهم هم أنفسهم أولاً وللصورة المخيم ثانياً. ومهما يكن فقد ظلت هذه المرحلة تحافظ نوعاً ما على وجود حالة نضالية ولكن بدون فعاليه كبيرة، حيث شهدت هذه المرحلة تراجعاً للأدوار التنظيمية داخل المخيمات (الفصائل كانت تحكم المخيمات)، وهذا التراجع يعود للتناقضات التي بدأت تظهر داخل البنى التنظيمية وخصوصاً فصائل منظمة التحرير الفلسطينية كالتناقضات بين العائدين والمقيمين، وتناقضات بين القمة والقاعدة، وبين النظرية والتطبيق، وتناقضات عدم القدرة على مواكبة التطورات السياسية والاجتماعية والكونية.

سابعاً: وثيقة أحمد يوسف

أثارت الوثيقة التي وقّع عليها أحمد يوسف المستشار السياسي لرئيس الوزراء المقال إسماعيل هنية حول صيغة التسوية التي ترضى بها حماس مع إسرائيل الكثير من ردود الفعل، وعدم الوضوح خاصة في الهدنة المجانية

التي طرحتها، وكذلك في النص الغامض حول " صيانة مبدأ حق العودة" وعدم تحديد المكان الذي سيعود إليه اللاجئون، وعدم التطرق لمرجعيات حق العودة المتمثلة في قرارات الشرعية الدولية وخاصة القرار 194، وأعتبر ذلك تراجعاً عن الموقف الرسمي الفلسطيني الذي يلقي إجماعاً وطنياً.

ثامناً: المتغيرات الاجتماعية في بنية المخيم

يمكن رصد جملة من التغيرات الاجتماعية التي طرأت على بنية المخيم وتأثيراتها والتي لم يتم النظر لها ومعالجتها لا أكاديمياً ولا سياسياً ولا اجتماعياً بحكم طغيان الملف السياسي الذي سيطر عليه الانقسام:

أ. الهجرة الداخلية من المخيم: هناك فئتان من البشر تغادر المخيم للسكن خارجه كلما سنحت لها الظروف. الفئة الأولى وهي الحاصلة على رأس مال أكاديمي، أي شهادات أكاديمية عليا، والحاصلة على وظائف حكومية أو وظائف في مؤسسات خاصة، والفئة الثانية فهي فئة المالكين لرأس مال اقتصادي والذين تمكنوا من بناء بيوت خاصة خارج المخيم.

ب. الهجرة الداخلية الى المخيم: بدأت المخيمات تتعرض لغزو من فئات ليست لاجئة للسكن فيها. وهذه الفئات

في معظمها تعاني من أوضاع اقتصادية صعبة، بل من أفقر الفقراء، وعمال مياومة، وعمال خدمات، وهذا الأمر اثر على شكل العلاقات داخل المخيم.

ج. الإجراءات الإسرائيلية: قليلون هم الذين يدركون أنه وخلال انتفاضة الأقصى تم القضاء على جيل كامل داخل المخيمات، جيل تم اقتياده نحو القبور والسجون، فقد تم إفراغ المخيمات من الكم الأكبر من الجيل المؤمن بالمقاومة والتضحية، وهذا الإفراغ تم بالتصفيات والاعتقالات والاعتقالات ولا زالت هذه الإجراءات مستمرة.

د. الاكتظاظ السكاني: المخيم أصبح مكانا لا يتسع للمتواجدين بداخله، والمعادلة التقليدية هي التالي (بقعة أرض ثابتة وسكان متزايدون) والتمدد العمودي للمخيم أصبح يشكل خطرا على المخيم حيث أن الكثير من البيوت داخل المخيمات لا تقام على أسس هندسية سليمة.

هـ. غياب العمل الجماهيري وطغيان العمل النخبوي: حتى مع بروز اللجان والجمعيات والمنتديات والمؤسسات الخاصة باللاجئين أو العاملة في أوساطهم، هذه اللجان تعمل ضمن برامج ومشاريع ممولة، ومع انتهاء التمويل ينتهي البرنامج أو المشروع، إضافة إلى أن هذه المشاريع يتم

فيها انتقاء المشاركين بصورة تضمن الالتزام والانضباط والقدرة على متابعة البرنامج أو النشاط، الأمر الذي يجعل من أعمال هذه المؤسسات مقصورة على فئة دون غيرها، وهذا الأمر أضعف العمل الاجتماعي الطوعي داخل المخيمات والذي كان له ادوار مهمة في حياة المخيم تاريخيا، وكمحدد أساسي لصورة المخيم.

و. تراجع الأدوار التنظيمية الحقيقية لصالح العائلية والعشائرية: فالتنظيمات داخل المخيمات لم تعد تلعب نفس الأدوار الاجتماعية والنضالية والثقافية التي عادة ما ميزتها، وطغت على هذه التنظيمات الامتدادات العائلية، فالموقع التنظيمي أصبح محدد بجملة من المحددات العائلية ومدى امتلاك مصادر القوة.

غابة قلق في زقاق

ناصر عطاالله

كنت إنساناً آخر يوم عبرت من زقاق في مخيم، دلني آخره الى بيت صديق شاعر، تبادلنا معاً الصورة المدهشة التي لم نقلها بعد في نصوصنا، وضحكنا كثيراً على عربة اللغة المهترئة تلك، التي سقطت عجالاتها الخشبية في شقوق النقاد التشخيصيين، والذين يتناسون الشعر، ويعلقون أدران العلات على الشاعر، ولم تفوتنا محاولات كثيرة في اختصار علاقتنا ابداعياً، وأن لا نفسدها بالملح الأسود الذي يسمونه الاختلاف الفصائلي.

كان محمد شاعر ملتزم بالقافية، وأنا كما أنا دوماً أفتح الشعر لفوضى الأحاسيس فيأتي كما يشاء، تخاصمنا مرةً، وأكثر على الضبط، والتحلل من الضوابط، ولكننا بقينا أصدقاء، كان يشتاقي لي وكنت أزوره والزقاق نفسه يدلني الى بيته، فنشرب الشاي والقهوة، وننش قبور الأدباء القدماء، وإذا ما احتاج الأمر نتبلل بالنميمة عن شخصيات مبدعة، تعيش بيننا فنحقر من نشاء ونختلف على البعض، ونعترف لآخرين بالمكانة والإبداع.

في الليلة الأولى من أحداث الانقسام من عام 2007، اتصل بي محمد وودعني وطلب مني أن أسامحه، لم أفهم مرامه، لقلقي أغرق قطاع غزة من بحرهِ إلى سلكه الشرقي، ومن رأسه في بيت حانون إلى قدمه في رفح، قلّقتُ مرعبٌ ومخيف، ولكن محمد ما علاقته بما يجري ولماذا ودعني وطلب السماح!؟

ثمة من يجرّك هذه الدماء في شوارع غزة، طفلة ماتت برصاصة طائشة، وقذيفة "أر بي جي" سقطت في باحة منزل فقتلت امرأة كانت تكنس عتبة غرفتها، ونازٌ مجهولة اليد، حرقت شقّةً لعجوز وابنته الوحيدة، وقطاع غزة كله دخل فوضى التفاسير المغلوطة، والموت السريع، والزحف نحو المجهول، ومحمد الذي اختفى فجأة ولم أعرف إن كان الزقاق سيدلني إلى بيته، أم أنه قضى نحبه برصاصة ابن عمه الذي كان يكرهه كثيراً لأنه من فصيل آخر، وغالباً ما كانا يهددان بعضهما بأشد الوعيد.

أيام سوداء تركت ولا زالت بصماتها في ذاكرة كل من عاشها، ليصبح الجار القريب بالمكان بعيداً بالمودة، والشابة التي تزوجت عن حبّ، طلقت على بغض لاختلاف في الانتماء والفكر، والأبّ الذي دافع عن شرعية راتبه، كاد أن يفقد روحه على يد ابنه المجاهد، ضباب داكن في قطاع غزة، القلوب مقلوبة على تجويف

أعمى، لا تحتمل التسامح، أو فاصلة بين رصاصتين،
والحق يقال أن قطاع غزة بات تابوتاً كبيراً لجثة ضخمة
يصعب حملها، ومحمد الغائب حتى يومنا هذا لم يعرف
مصيره، وأنا خسرت خطواتي في الزقاق، والدليل الى
بيته، وأمسياتنا كالمسامير الصماء في رأسي تقول لي أن
صديقي قاتل وقتيل.

اتركيني يا تلك الأيام الكالحة، ولينزل مطرٌ كثيرٌ وهطولٌ
وليطفئ حجرة النار التي في صدري منذ سنوات عشر،
السنوات التي بدلتني وغلفتني في لغة لا أحبها.

سنوات من الإنقسام والسكة تشيع ضجراً لقطار لا
يصل الى محطة المحبة، ومحمد في بالي وضحكته تكبر على
معطفي كلما ارتديته، اهتز المخيم، وظلت النار في هشيم
عيشنا تسألنا عن المزيد!!!.

الإنقسام ليس أقل من قتل ضلّ الموت لخلل في الوصول.

- كتبت خصيصاً لكتاب عن شهادات حول

الانقسام الفلسطيني

.25 / 1 / 2017

لأول مرة أسأل عندما أضيع!

هنادي العنيس

كحاملة للهوية اللبنانية والإماراتية معًا، لم أواجه يومًا أسئلة لا أجوبة لها حول حملي لهوية زرقاء أو خضراء، أو البحث لساعات طويلة لإيجاد الفروقات بينها وقد توسطها جدار لم يعد بالإمكان الإستهانة به بعد الآن.

أسموني لاجئة، فجأة عرفت أنني هكذا أصبحت، رغم أنني شخصيًا لم أعش لجوءًا، لم أمش لمسافات طويلة، أو أنتظر شاحنات الأنروا المحملة بمعلبات لا تشتهيها نفسي وأرغم على أكلها في خيمة تشبه كل ما حولها من خيم، ولم أعرف يومًا الطريق إليها.

كان يتم سؤالي في كل مرة أحضر فيها وثيقتي اللبنانية إلى أية جهة حكومية لإنهاء إجراء روتيني ما، من أين أنت؟
- أنا فلسطينية من عكا.

-ماذا تعرفين عنها؟

-بلدة تقع في منطقة الجليل وفيها وصل نابليون إلى أسوارها مرددًا: لقد أنستني عكا عظمتي!

- ثم ماذا؟

- ثم لا شيء مر أكثر من هذا.

عندما جدولة أمني سفرنا في الإجازات الصيفية، كان الأمر على هذا النحو: اجازة هذا الصيف إلى لبنان، والصيف الآخر سنقضها بالسياحة الداخلية هنا في دبي. كنت أشعر بالحماسة طيلة الوقت، رغم خوفي من ركوب الطائرات إلا أنني كنت أهرب من الأمر بالنوم فور قدوم الموظفة ومساعدتها لي في ربط الحزام على بطني الكبير، ربه.. بالكاد كنت أستطيع إلتقاط أنفاسي!

نصل إلى لبنان، كان لنا بوابة خاصة، في البداية كنت سعيدة واعتقدت أن هذا الأمر جيداً، ثم نمضي نحو ساعة من الزمن للوصول إلى بوابة أخرى.

شكلها هذه المرة مختلف، الأولى كانت في المطار، والثانية أمام مدخل أكبر مخيمات اللاجئين الفلسطينيين، عين الحلوة.

كنت أندهش من صورة الرئيس السابق ياسر عرفات رحمه الله والرئيس الحالي محمود عباس وهما ينظران نحوي، أحييهم وأشكرهم على استقبالهم لنا.

بينما أنتظر أن ينتهي الجيش اللبناني في ذلك المدخل والذي عرفت عندما كبرت أنه يطلق عليه اسم (الحاجر) من

فتح كافة حقائب سفرنا وتفتيشها، ثم يطلبون منا الهوية اللبنانية، فرحت، وشعرت للحظة أن هذا المكان كله لي، وأن كل ما يحدث ما هو إلا اجراء طبيعي لحمايتنا!

يدير الشوفير مفتاح السيارة، يهتز كل من في داخلها وما في داخلنا على النحو ذاته، وتبدأ ملامح المكان في البروز أكثر.

على جهة اليمين هنا جماعة سمت نفسها بـ (عصابة الأنصار)، وعلى جهة اليسار أخرى كانت تدعى بـ (فتح الإسلام)، أمامنا مباشرة كانت جماعة (الشباب المسلم)، وبعد أن قطعنا مسافة لا بأس بها فوق أرض وعرة تحمل مياه لها رائحة سيئة وسماء مزينة بأسلاك الكهرباء المكشوفة، كان ورائنا حاجز لمجموعة (القوى الأمنية الفلسطينية) يرتدون بدل عسكرية لا أدري تعود لأية دولة في الحقيقة!

وصلنا إلى الدار.

كان ذلك صيف عام 2006، مر الوقت بسرعة، حتى بدأت الشبايك في الاصطكاك، وشهدت هناك لأول مرة في حياتي حرباً، كنت هذه المرة شاهدة على حدث ما وقع أمامي، كانت حرب تموز اللبنانية.

لم يكن في الشارع أحد، لا كلب ضال ولا قطة شاردة ولا حتى خيال لظل أناس يهربون، كان الجميع في بيوتهم،

ينتظرون أن تتوقف أصوات الحرب، أو تنقطع فينتهي الأمر.

كنت أسمع صوت الموت أيضًا، وأشم رائحته، لقد عاش في داخلي وقتًا طويلاً، رغم أنه لم يأخذني إليه، وأنا لم أمت حينها، لكن مات كل ما في داخلي.

بدأت الدول العربية والأجنبية على حد سواء بإرسال طائرات خاصة لأخذ رعاياها، تذكرت قول الرئيس محمود عباس أننا ضيوف في لبنان منذ ثماني وخمسون عامًا، وسألت من سيأخذني؟ إلا أنه لم يأتي أحد.

مازال هناك الكثير من الضيوف في المخيمات الفلسطينية بلبنان، يذكر أننا اليوم تجاوزنا بزيارتنا تلك تسعة وستون عامًا.

عدت إلى حيث إقامتي بعد النجاة من أربعة وثلاثون يومًا كبرت بهم فجأة، عن طريق مطار سوريا الشقيقة التي كنت أحلم أن أزورها يومًا، ولم أعرف أن حلمي هذا أيضًا سيموت قبل أن أفعل أنا.

كنت أتعرق عند نومي ليلاً، أستيقظ فجأة لأصرخ، ثم أدفن رأسي وأدخل في نوبة بكاء حتى أستسلم لكوايبسي التي لم تفارقني حتى عامي هذا.

لبست ثوب المرض في تلك السنة، لم أخلعه لأعوام، حتى أصبحت عاجزة عن فعل ذلك الآن.

وكان الأمر قد دخل في مرحلة تدفني لطلب المساعدة، فراسلت الأنروا بعد أن كتبت في محرك البحث غوغل: من هي الأنروا؟ لتأتي الإجابة على الشكل التالي: هي هيئة تابعة لمنظمة الأمم المتحدة وتعمل على إغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. في أعقاب الصراع العربي الإسرائيلي عام 1948، تأسست بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1949 لغرض تقديم الإغاثة المباشرة وبرامج التشغيل للاجئين الفلسطينيين.

حسناً، كنت متحمسة في البدء، وأشعر بالإنتماء، وبأنني ذات قيمة ولا أعرف لماذا تشكلت في داخلي كل هذه المشاعر دون أن أفكر في لحظة واحدة لماذا لا أستطيع العودة إلى وطني دون أن يتم تصنيفي أو إلقاء المزيد من الألقاب على شخصي ثم تلقي العلاج فحسب؟

وهنا أخذت صفة أخرى، ما زال أثرها باقي على كل كلي، جائني الرد: لا تمنح الأنروا المساعدات بكافة أشكالها للفلسطينيون المولودين خارج مناطق الحروب والنزاعات والمخيمات.

مهلاً، لكن من قال أي اخترت هذا؟ أن أولد خارج هناك؟ أن أعيش عمراً أسأل فيه نفسي من أكونه ولا أجد إجابة؟ إلى أين أنتمي ولماذا ترفضني كل الأماكن؟

ما الوطن الذي تغربت عنه ومتى سأعود إليه؟ ما الذي
ينتظرني بعد الآن، بعد كل هذا وهذا وذاك؟

لم أختر كل ما حدث، ولا لم أهرب، كما أنني لم أياس
من التردد مرة واثنين وحتى المائة للسفارة الفلسطينية
في محل إقامتي وتقديم طلب للإعتراف بكوني فلسطينية
واستخراج جواز سفري. فينقلني هذا الموظف إلى آخر
وهذه السفارة إلى أخرى وهذا الحزب إلى غيره وتنحصر
الخيارات أمامي في محاولة أخيرة ثم أتذكر وعدي الأخير
لنفسي: لن أتطبع.

ولم أتوقف رغم كل هذا الإنقسام من قول إجابتي حينما
يسألني أحدهم: من أين أنت؟
أقول: أنا فلسطينية من عكا، بلدة تقع في منطقة الجليل،
ولا شيء مر أكثر من هذا.

الانقسام تأصل وتجذر

أشرف جمال أبو خصيوان

الأصلُ في حركاتِ التحررِ الوطني أن تكونَ الشمعة التي تحترقُ من أجل شعبها، ولكن في الحالة الفلسطينية الوضعُ يختلفُ قليلاً، فقد لعب الشعبُ ومواطنوه دورَ الشمعة التي تحترقُ من أجل قيادتها إلا من رحم ربي، فقد انقسمنا إلى قسمين بعد الانتخابات الديمقراطية النزيهة البريئة المشهود لها بالنزاهة من الصغيرِ والكبيرِ حتى أن أمريكا تتغنى بالديمقراطية الفلسطينية وأوروبا لا توجد بها انتخابات كالتي حصلت في فلسطين في عام 2006م.

لقد دفعنا ثمنَ تلك الانتخابات العقيمة عشرَ سنواتٍ عجافٍ من الانقسام السياسي والجغرافي والديمقراطي في غزة، وأصبح البحرُ من خلفنا والعدو من أمامنا، والجدران والسياسُ تحيطُ بنا من كلِّ جانب، وأصبح حلمُ توصيلِ التيارِ الكهربائي لسكانِ غزة الفقراء حلماً وطنياً كبيراً، والخروجُ من سجنِ غزة الكبيرِ بمثابة حلمٍ آخِرٍ وكأنك خارجُ من النارِ إلى جنةٍ عرضها السموات والأرض، لم

تتغير السماء ولا الأرض ولا زال هواء الانقسام ينتشر في الفضاء خصوصاً في غزة، حروب ثلاث حطت على رؤوس المنقسمين ولكن في غزة ويلات حصار وإغلاق معابر ونقص في الدواء والماء، وفقر أنك الفقراء وبطالة أرهقت الشباب، وتبخرت الأحلام وأصبح عد النجوم أهون من تحقيق الأحلام.

عشر سنوات انقضت من عمري وأنا أعيش حالة الطوارئ بفعل "الانقسام الفلسطيني" فلا حكومة ولا حاكم ولا رئيس ولا وزراء في غزة، وبعض منظمات حقوق إنسان صغيرة لا تملك قرار فما لها حول ولا قوة، وآلاف الفقراء ينتظرون "سلة غذائية"، فأصبح مطلوباً مني أن أوفر الكهرباء والماء لأطفالي والحياة الكريمة والأمن وقت الحرب وعند سماع صوت الصواريخ والانفجارات، وأن أنثر على رؤوسهم الأمن والأمان وأن أفرق بين الألعاب النارية وقنابل الفسفور الأبيض، لا أذكرني عشت يوماً سعيداً في السنوات العشر الماضية لأن أحلامي لم تتحقق فلم أزر حدائق باريس ولم أتمكن من حضور مباراة كرة قدم لفريقي المفضل في مدريد، إني أعيش تفاصيل الظلم والظلام في بلدي وإني لمجبر على العيش فيها وإن ضاقت عليّ بفعل الاختلاف السياسي.

لقد أصبح الانقسام الفلسطيني أكبر من أولادي هو يكبر

وهم يكبرون هو يتأصل ويتجذر في الأرض وهم أيضا يتأصلون ويتجذرون، هو يجد من يدفع له المال ليبقى انقساما وأنا أدفعُ ثمنَ وجودي في أرضي من كرامتي وحرיתי وصحتي وأقولُ لأولادي أنتم الباقون وهم الراحلون اصبروا فإن الانقسامَ إلى زوال.

ما أحنزني كثيراً أني فقدت صديقا في أحداثِ الانقسام الفلسطيني، هذا الصديقُ كان قارئاً وكاتباً ومفكراً وفيلسوفاً، كان يعيشُ الجمالَ في القراءةِ والكتابةِ، كان بسيطاً غنياً لا يعرفُ في الحياةِ إلا تشي جيفارا وليو تولستوي وجان بول سارتر وغادة السمان وأحمد مطر وغسان كنفاني، في ليلةِ الانقسامِ كنا نجلسُ سوياً على شفا حفرةٍ نتسابقُ من فينا يموتُ قبل الآخر، لأننا فشلنا كمتقنين في حمايةِ الخياراتِ الديمقراطيةِ للشعبِ الفلسطيني وغلبَ البارودُ والنارُ أصواتَ العقلاء، فلا حياةَ بعد اليوم في غزة فقرّر صديقي الموت متحرراً، ألقى بنفسه في الحفرةِ وبقيت أنا أنظرُ إليه بكل جبنٍ وهو يستمتعُ بموتهِ الأولى، عشرُ سنواتٍ وأنا لم أرى صديقي من جديد فأنفأسه لم تنقطعُ من الدنيا هو على قيد الحياة يعيشُ منظوياً على نفسه أغلقَ بابَ الحياةِ وترك الدنيا وأطلقَ لحيته حتى امتدت إلى مقدمة صدره، رافضاً مغريات الدنيا معلناً حالةً من الإضرابِ عن ظروفِ الحياة، لا فرقَ عنده بين الكهرباءِ وعدمِها فكلاهما

سيان لا يأتیان بخيرِ جديد، في الانقسام تخطينا مرحلة الصراع مع الآخرين ليكون الصراع مع الذات، متسائلين أنستحق حياة غير التي نعيشها الآن؟

نوافذ الأمل والحب والحياة أغلقت أبوابها في غزة، فلا مكان للحب ولا مكان للأمل ولا طعم للحياة، ظروف الحياة كبيرة وتكالت على فقرائها فلا عاد لهم قيمة ولا مقام وساءت أحوالهم يوماً بعد الآخر، لأن الانقسام أصبح وحشاً كبيراً يلتهم الصغار، إنه مثل "أمن الغولة" التي نخوف بها أطفالنا قبل النوم.

الانقسام واقعٌ فرض على الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس، أولاً بفعل الاحتلال الإسرائيلي الذي قطع أوصال الوطن من خلال المعابر والحوجز واستمرار سيطرته على الأرض الفلسطينية، أما ثانياً فالانقسام فكرياً قبل أن يكون سياسياً ولم نشهد برنامجاً وطنياً فلسطينياً يجمع الفلسطينيين ولا يفرقهم تحت سقفه، وإن ارتباط القضية الفلسطينية بالمتغيرات العربية أسهم بشكل كبير في صناعة الانقسام ومأسسته حتى أنه أصبح باقياً ويتمدد ليتخطى حدود الجغرافيا ليصل إلي عبق التاريخ ويكون سمة الفلسطينيين الانقسام ولا شيء غير الانقسام.

وإنني لا أرى أن حكومة وحدة وطنية أو انتخابات محلية أو برلمانية ستقضي على الانقسام لأنه جرح عميق في نفوس المواطنين، وإن نهاية الانقسام تكون بانتهاء الأجيال المعاصرة له فلربما يكون هناك اتفاق على عمل حكومات ولكن اتفاق على إنهاء حالة الانقسام فهذا يحتاج إلى وقت طويل وعمل مجتمعي كبير.

تقدير موقف - الانقسام الفلسطيني في عامه العاشر "مأسسة تتعمق"

سماح ديب كساب

مشاركة في البرنامج التدريبي "التفكير
الإستراتيجي وتحليل السياسات" 25 أيلول/
سبتمبر 2016

مقدمة

دخل الانقسام الذي تعانیه الحالة الفلسطينية منذ حزيران 2007، وأدى إلى وجود سلطتين فلسطينيتين، واحدة في الضفة الغربية وأخرى في قطاع غزة، عامه العاشر. ويستمر ذلك مترافقا مع مظاهر لترسخه ومأسسته في أشكال متعددة، لعلّ أبرزها الانفصال المؤسسي الذي يمكن أن نلمحه، وبدرجات متفاوتة، في السلطات الثلاث (التشريعية، التنفيذية، القضائية)، بحيث تتبلور مؤسسات وثقافتا عمل، وربما ثقافتان مجتمعيتان منفصلتان في كل من الضفة والقطاع.

شهد منتصف حزيران 2016 جلسة أخرى من جلسات المصالحة وإنهاء الانقسام في العاصمة القطرية الدوحة. وجمعت المباحثات وفدي: حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح"، وحركة المقاومة الإسلامية "حماس"، وتم الإعلان عن فشلها فيما بعد، وحمل كل طرف مسؤولية الفشل للطرف الآخر. كما شهد هذا الشهر تعثر إجراء الانتخابات المحلية، إذ أعلنت محكمة العدل العليا في رام الله بتاريخ 8/9/2016 عن وقف قرار مجلس الوزراء بإجراء الانتخابات المحلية مؤقتاً إلى حين البت في الدعوى المرفوعة أمامها [1]. وجاء قرار محكمة العدل بعد إصدار محاكم البداية في غزة قرارات بشطب قوائم انتخابية تابعة لحركة فتح، الأمر الذي يشير بوضوح إلى انفصال قضائي كان توظيفه في الصراع الداخلي سبباً مباشراً في تعثر إجراء الانتخابات.

المنظومة التشريعية الفلسطينية في ظل الانقسام طال الانقسام المنظومة التشريعية الفلسطينية عندما مارست إسرائيل سياستها الهادفة إلى تعميق الانقسام في هذا الجانب، من خلال منع جلسات المجلس التشريعي عبر اعتقال النواب، والتضييق عليهم منذ فوز "حماس" في الانتخابات التشريعية العام 2006، ما حال دون

تحقيق النصاب وانعقاده، الأمر الذي أدى إلى تفرد كل من طرفي الانقسام في إصدار قوانين ومراسيم يبرر شرعيتها في الضفة والقطاع[2]. ومن أبرز مظاهر هذا الانفصال وجود نظامين تشريعيين مختلفين ومنفصلين.

وشمل هذا الانفصال المنظومة التشريعية في محاورها الثلاثة: آلية سن القوانين، الإعلان عنها، نفاذها:

آلية سن القوانين

ما يجري اليوم في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة هو إصدار كل طرف (السلطة الوطنية في الضفة الغربية، وكتلة "حماس" البرلمانية في قطاع غزة) تشريعات وقوانين جديدة، واستحداث آليات تتجاوز الإجراءات القانونية المعتمدة ما قبل الانقسام[3].

فقد صدرت في الضفة الغربية خلال فترة الانقسام وحتى 2015/6/13 (110) قرارات بقانون من قبل الرئيس محمود عباس[4]. وتصدر هذه التشريعات بطريقة غير معتمدة، فيتم اعتماد القرارات الرئاسية الصادرة عن رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية كقانون، وذلك دون عرضها على المجلس التشريعي غير القادر على الاجتماع. وهذا ما ترفضه كتلة التغيير والإصلاح (حماس) في غزة، وتعتبره غير قانوني، لأنه يتضمن سلباً لاختصاصات المجلس وصلاحيته في التشريع[5].

أما في قطاع غزة، فُتسن القوانين بعد العام 2007 في ظل رفض حكومة "حماس" التعامل مع جميع القرارات بقانون التي صدرت بعد 14 / 6 / 2007، من خلال استمرار "حماس" بإصدار قوانين وفق الآلية المعتمدة سابقاً في النظام الداخلي للمجلس التشريعي، بالاعتماد على نوابها فقط في المجلس، بغض النظر عن تحقق الأغلبية المطلوبة لنصاب الجلسات. كما أحدثت بعض التغييرات على هذه العملية، من بينها: اللجنة الفنية للصياغة، الحصول على توكيلات من الأسرى بناء على فكرة التشريع المقاوم، الاستغناء عن عملية المصادقة من الرئيس، تعديلات على الجريدة الرسمية [6].

جهتان لنشر القوانين

تنشر القوانين في الضفة الغربية من خلال الجريدة الرسمية (الوقائع الفلسطينية)، التي بدورها لا تعترف بالقوانين الصادرة عن غزة، بينما تنشر القوانين والقرارات في قطاع غزة في الجريدة الرسمية الصادرة هناك التي لا تعترف بالقوانين والقرارات الصادرة في الضفة الغربية، وبذلك أصبح لدى السلطة الفلسطينية جهتان لإصدار القوانين وجريدتان رسميتان لنشرها، وتحملان نفس الاسم وهو (الوقائع الفلسطينية).

نفاذ القوانين

يستمر الانقسام ويستمر معه الفصل التشريعي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، إذ تطبق القوانين الصادرة في الضفة الغربية هناك فقط، وكذلك تطبق القوانين الصادرة في قطاع غزة هناك فقط. وهذا يعد انفصلاً قانونياً وتراجعا خطيراً في مستقبل القوانين في فلسطين، وضربة قاصمة لمحاولات توحيد القوانين بين شطري أراضي "الدولة" الفلسطينية [7].

وزارات السلطة الفلسطينية

هَدَفَ "اتفاق الشاطئ" الموقع بين "فتح" و"حماس" بتاريخ 23 / 4 / 2014 إلى إنهاء مظاهر الانقسام والانفصال، وتوحيد الوزارات، والقطاع الأمني. وتلا توقيع الاتفاق عقد جلسات مباحثات بين الحركتين للتوافق على تشكيلة حكومة الوفاق الوطني (السابعة عشرة) والأسماء، ومن ثم سُكِلت الحكومة وأُعلن عنها بمرسوم رئاسي صدر في رام الله بتاريخ 2 / 6 / 2014.

وتضاربت التصريحات الإعلامية بعد توقيع هذا الاتفاق، حيث صرح الرئيس عباس في مقابلة معه بتاريخ 28 / 8 / 2014 "لدى" حماس "حكومة ظل في غزة، ولديهم وكلاء وزارات، وإذا استمر هذا الأمر، فإن هذا سيهدد استمرار الوحدة الوطنية والامتحان قادم قريباً". بدوره، نفى خالد مشعل، رئيس المكتب السياسي

لحركة حماس، في مقابلة معه بتاريخ 2014 / 9 / 7 وجود حكومة ظل تديرها حركته في قطاع غزة.

هناك مؤشرات تؤكد حالات انفصال واضحة في عمل بعض الوزارات على الأقل، وحالات اندماج قسرية أحياناً. ويبرز هذا على سبيل المثال في حالة وزارات التربية والتعليم، والمالية، والداخلية، والأوقاف.

وزارة التربية والتعليم

ظهرت العديد من مظاهر الانقسام والانفصال في سلك التربية والتعليم، ومن أبرزها:

• هيئتان للاعتماد والجودة، واحدة في الضفة وأخرى في غزة.

• تطوير واعتماد نظام ثانوية عامة جديد من قبل وزارة التربية والتعليم العالي - رام الله، مع ظهور مؤشرات على رفض القائمين على إدارة التعليم (بحكم الأمر الواقع) تطبيق النظام الجديد في غزة [8]، الأمر الذي يهدد مصير امتحان التوجيهي الموحد. فقدم القائمون على وزارة التعليم - غزة اعتراضات عدة على النظام الجديد المقترح، وتم التلويح باللجوء إلى عدم تنفيذ هذا النظام في القطاع.

• الإعلان عن نتائج الثانوية العامة لهذا العام 2016 بشكل منفصل، حيث أعلنت النتائج في رام الله دون

عقد مؤتمر مشترك كما اعتادت وزارة التربية والتعليم في الأعوام السابقة [9].

وزارة المالية.. قوانين وضرائب منفصلة

يطال الانقسام انفصال القوائم المالية التي انقسمت إلى قسمين مختلفين تمامًا، واحدة في الضفة وأخرى في القطاع. ولكل منهما مواردها الخاصة، وأوجه صرفها على القطاعات المختلفة [10]. بل في حالات أخرى، هناك مواقع إلكترونية خاصة بالوزارة منفصلة عن الصفحة المركزية في رام الله.

ويكتمل مشهد الانقسام والانفصال المالي من خلال قيام حكومة "حماس" بإقرار قوانين ضريبية بشكل منفرد على قطاع غزة، مثل قانون التكافل الاجتماعي (فرض ضرائب ورسوم إضافية على كل ما يدخل قطاع غزة من سلع وبضائع). وبررت "حماس" فرض هذه الضرائب لعدم صرف حكومة الوفاق الوطني نفقات تشغيلية لمكاتب الوزارات في غزة [11].

أما قطاع البنوك، فبالرغم من الانقسام إلا أنه سجل حالة من حالات الدمج الاضطرارية، حيث يشدد محافظ سلطة النقد عزام الشوا على وحدة الجهاز المصرفي في كل من الضفة والقطاع، فلا يمكن الفصل بين جهاز مصرفي في الضفة وآخر في القطاع. والعمل في هذا الجهاز موحد

ومتكامل بين الفروع والإدارات العامة والإقليمية. كما أن عدم إمكانية انفصال النظام المصرفي عن المؤسسات والبنوك الأجنبية والدولية، فرَضَ بقاء الاتصال مع سلطة النقد خوفاً من مقاطعة خارجية.

وزارة الداخلية والأمن الوطني

يقتصر عمل حكومة الوفاق الوطني منذ تشكيلها وحتى تاريخ كتابة هذه الورقة على الضفة الغربية دون قطاع غزة، بما في ذلك وزارة الداخلية والأمن الوطني، وذلك لعدم تمكين الحكومة من أداء مهامها.

ومن مظاهر الانفصال التي تشهدها وزارة الداخلية والأمن الوطني: وجود مرجعيتين مختلفتين منفصلتين للوزارة، وعقيدتين أمنيّتين ببرامج تأهيل وتدريب وسياسات أمنية مختلفة. وتمتد مظاهر الانفصال لتشمل قانون الشرطة، فيوجد قانونان مختلفان للشرطة يُعمل بهما، إضافة إلى اختلاف الهيكليات والدوائر والأقسام داخل الوزارة الواحدة [12].

كما تتشعب المعضلة الأمنية وانفصالها لتصل إلى تضارب في تبعية الأجهزة الأمنية القانونية والإدارية، وآليات الرقابة عليها، وانتمائها الحزبي المرتبط بحركة فتح في الضفة الغربية وحركة حماس في قطاع غزة.

وزارة الأوقاف: انفصال إداري وحالة دمج اضطرارية

يشمل الانفصال ما بين وزارة الأوقاف في الضفة الغربية وقطاع غزة جوانب عدة، أبرزها: الانقسام الإداري، والانقسام المهني (البرامج).

ففي الجانب الإداري، لم تعترف حركة حماس بالمواقع الإدارية الموجودة في الضفة، ولجأت إلى تعيين وكيل وزارة تابع لها يمارس عمله بمعزل عن الوزير في الضفة، واستحدثت دوائر بشكل منفصل في "وزارة أوقاف غزة" لها ممثل في وزارات الضفة، مثل دائرة الوعظ والإرشاد، ودائرة المالية.

أما في الجانب المهني (البرامج)، فتقوم وزارة الأوقاف - غزة بتطوير وتنفيذ برامج بشكل منفصل، بعيداً عن وزارة الأوقاف في الضفة، مثل مسابقات القرآن والتجويد.

ويختلف الأمر في ملف الحج، إذ يشهد هذا الملف حالة من الاندماج بين شطري الوطن، فهناك لجنة خاصة تديره تضم ممثلين عن كافة الأطراف، بما فيها حركة حماس. [13]

نظامان قضائيان منفصلان

يعد أبرز مظاهر مأسسة الانقسام القضائي وجود مجلسين قضائيين ورئيسين وجهازين للنيابة العامة في كل من الضفة والقطاع، إضافة إلى نظامين قانونيين منفصلين في ظل ازدواجية القوانين، سواء في القضاء المدني، أو

الشرعي .

أوجد "اتفاق الشاطئ" وما تلاه من مباحثات صيغاً لتجاوز أزمة القضاء في الجوانب الإدارية والمالية، كالتعيين، وتأمين رواتب العاملين، والنفقات التشغيلية، بينما لم يبرز في إطاره تفاهات ملموسة حول توحيد السلطة القضائية [14].

وطالت مظاهر انقسام المنظومة التشريعية تشكيل المحاكم نفسها، حيث أثار قرار الرئيس عباس بتشكيل المحكمة الدستورية العليا في نيسان 2016، جدلاً قانونياً وسياسياً. فقد قال علي أبو دياك، وزير العدل: "إن إقرار عباس للمحكمة الدستورية يأتي في إطار استكمال مؤسسات السلطة الفلسطينية، والتحول من مجرد سلطة إلى دولة، في ظل تنامي حركة الاعترافات الدولية بفلسطين كدولة قائمة"، بينما، في المقابل، قال سامي أبو زهري، الناطق باسم "حماس": "تشكيل محمود عباس للمحكمة الدستورية بطريقة منفردة هو تنكر للتوافق الوطني، وتكريس لنهج التفرد وتفريغ المصالحة الفلسطينية من محتواها، وحركة المقاومة الإسلامية (حماس) لا تعترف بشرعية هذه المحكمة، وكل ما يصدر عنها. وتدعو أعضاء المحكمة الدستورية إلى الاستقالة، وهم يتحملون المسؤولية عن خلق مزيد من الانقسام في

الساحة الفلسطينية".

الخلاصة

على الرغم من تشكيل حكومة توافق فلسطيني في العام 2014، إلا أن مؤشرات وعمليات الانقسام المؤسسي تتعمق وتطال السلطات الثلاث (التشريعية، التنفيذية، القضائية). فإذا استمر الانقسام دون أن يمتلك الفلسطينيون مفاتيح تحقيق الوحدة الوطنية الحقيقية القائمة على تغليب المصلحة الوطنية العليا بالتوافق على الإستراتيجية السياسية والنضالية، ومبادئ الشراكة السياسية، والبعد عن سياسة المحاور المرتبطة بالمتغيرات الإقليمية والدولية، وإذا لم تلعب الدول العربية المحورية دورًا حقيقيًا وضاعفًا على الأطراف لتحقيق الوحدة الوطنية؛ فسيشهد الفلسطينيون انفصلاً شاملاً ومعلنًا، الأمر الذي يرسخ نظامين سياسيين منفصلين، يضع الفلسطينيين أمام انتهاء حلمهم بإنجاز استقلالهم الوطني وقيام دولة فلسطينية مستقلة بوحدة جغرافية وسياسية واحدة (الضفة الغربية بما فيها القدس وقطاع غزة).

[1] نص قرار محكمة العدل العليا بوقف الانتخابات المحلية 2016، 8/9/2016.

[2] مقابلة شخصية مع خليل شاهين، رام الله، 19/9/2016.

[3] عدنان إبراهيم الحجار، آلية التشريع في فلسطين وتأثير الانقسام الفلسطيني عليها، مجلة جامعة الأزهر- غزة، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 13، العدد 1، نيسان 2011، ص153.

[4] جريدة "الوقائع الفلسطينية"- الفهرس السنوي، العدد الممتاز 10،

[5] مقابلة عزيز دويك مع المركز الفلسطيني للإعلام، 26/3/2008.

[6] البوابة، بوابة بيرزيت للمعرفة القانونية، العملية التشريعية بعد الانقسام.. قراءة في آليات التشريع.

[7] بحث غير منشور، مدى ملاءمة القوانين التي أقرت بعد الانقسام (المجلس التشريعي في غزة- المراسيم الرئاسية في الضفة الغربية)، جمعية الوداد للتأهيل المجتمعي، آذار 2015.

[8] صحيفة البوصلة، نظام التوجيهي الجديد يعمق الانقسام بين شطري الوطن الفلسطيني، 19/1/2016

[9] مؤتمر إعلان نتائج امتحان الثانوية العامة،
تلفزيون فلسطين، 11/7/2016

[10] مقابلة شخصية مع صلاح عبد العاطي،
غزة. 18/9/2016.

[11] المعهد الفلسطيني للاتصال والتنمية،
قوانين تعزز الانقسام، 4/1/2016

[12] المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات
والدراسات الإستراتيجية (مسارات)، نحو إصلاح
وتوحيد قطاع الأمن الفلسطيني، آب 2014.

[13] مقابلة شخصية مع حسام أبو الرب، رام
الله، 20/9/2016.

[14] مركز الأبحاث والاستشارات القانونية
للمرأة، توحيد السلطة القضائية واستقلالها،
21/3/2015.

عنوان النص

فاطمة عاشور

حينما طلب مني ان اكتب عن اثر الانقسام الفلسطيني
وحينها في اطار الحديث عن الورقه قيل لي هل اثر
الانقسام علي الحريات وواقع الحقوق علي قطاع غزة
قلت علي الفور وهل اثر شئ علي قطاع غزة كما اثر
الانقسام الفلسطيني فشخصيا وكمحاميه زعزع
الانقسام الفلسطيني عندي مفاهيم الوطنية والعدالة وانا
التي كنت اتغني حينما كنت اقيم بالخارج بوحدتنا وانها
منبع قوتنا واننا من الدول العربيه التي حافظت علي
وحدتها لان لدينا الهم الاكبر وهو الاحتلال اخر احتلال
علي وجهه الارض فنحن دوله محتله وهل من سبب اهم
من ذلك لبقينا متوحدين في وجهه الاحتلال الاسرائيلي
وهل جامع للصف الفلسطيني اكبر منه الا انني فوجئت
كما الجميع باننا انقسمنا بل والادهي ان من بيننا من هم
مختلفون علي الانقسام فهناك من يراه حسم وهناك من يراه
انقلاب اما انا فراه قاسم لكل الفلسطيني اثر الانقسام
علي سير منظومه العدالة كلها فافسدها فحكومه حماس

تحابي ذويها وحكومته فتح تحابي ذويها في افساد للمجتمع
متعمد من قبل الطرفين حتي لا تقوم له قائمه وكل له
مبرراته وادعائه بان ما يقوم به هو للمصلحة العامه وهي
صاحبه المعني المطاطي فتلوي حماس عنق العدالة تحت
مبرر المصلحة العامه وتصير فتح علي نفس المنهج ولا
يدفع ثمن هذا الظلم غير الفئات المهمشه والفقراء من
ذوي الاعاقه الاطفال المسنين والمرأة الانقسام سحب من
الشعب سلطته في تقرير المصير فاصبحنا لا نشاور لا في
قرار حرب او هدنه او تبادل او موازنه او تشريعات علي
اعتبار ان الحزبين الاكبر هم ادري بالمصلحة العامه بل ان
من يخالفهم تهتمه جاهزة فمن ينادي بالمقاومه السلميه
اصبح خائن ومن ينادي بالحريات العامه اصبح منحل
من يرفض المفاوضات اصبح جاهل وهكذا دواليك كل
من يخالفني فهو ضدي وبالقانون فالضفه ابتدعت تهمة
اطاله اللسان وغزة ابتدعت تهمة التخابر مع رام الله

اخطر ما قام به الانقسام هو تغير مفهوم القيم فكل اصبح
له تعريف مختلف عن الوطني والخيانه والدوله وفلسطين
والمقاومه والمفاوضات والضرائب والتنسيق والمعابر
والصمود عن العمر والامل عن العدالة والحريات عن
المسموح والممنوع عن ما يجب وما لا يجب عن الارض
والحلم عن الحدود عن الاصحاب عن الاعداء عن
المؤامرة حتي العلم اختلفوا عليه فقلوبه وادعوا انه علم

سيكس بيكو وليس علم فلسطين الانقسام الفلسطيني
فعل بنا ما فشل الاحتلال نفسه ان يفعله حتي ان الاعلام
في استخدام متعمد اطلق اسم المواطن الغزي عوضا عن
المواطن الفلسطيني في تمهيد الي ما نرجو الا يكون وهو
مأسسه الانقسام في غزة

وعوده للفئات المهمشه فالنساء وهن الحلقة الاضعف
تفجئنا الحكومه كل فتره في غزة بقرارات مره بمنع
ارتداء البطلون ومره بالاتزام بالزي الشرعي ومره بمنع
الارجيله ومره بمنع الجلوس مع رجل سويا في مكان
عام الا بورقه تثبت نوع القرابه

فانا شخصا منعت من دخول النيايه والشرطه والمحكمه
لاداء عملي عده مرات من قبل حكومه حماس في قطاع غزة
لاني ارتدي البنطلون النساء هي من تدفع ثمن الانقسام
وتحرم كليا من المشاركه في لجان المصالحه الانقسام كان
ذريعه ليحاصرنا العالم في بقعه هي الاعلي كثافه سكانيه
في العالم قطاع غزة والذي اثبتت التقارير انه غير صالح
للمعيشه عام 2020 بالاضافه الي تحويله لسجن كبير
مغلق من الشمال والجنوب وغير مسموح غير بحركتنا
للاعلي في السماء عندما نغادر هذه الحياه التي لم تكن حياه

جواز السفر المجنح، وأسبوع من حلم لم يجد
طريقه!

سماح ضيف الله المزين

غزة، في: 28 مايو 2011م

إنه القهر (فاصلة)

ها قد جاء اليوم مكتظاً بالتوتر، محشواً بالقلق، بعد
انتظار؛ لينتهي بـ "لا شيء"!
فتحت عيني صباحاً، لا أزال في غرفتي، بغزة، أغمضت
عيني ولم أشأ أن أنهض!
أفكر بجواز سفري الأناني الذي سافر وحده، لكن بين
محطات التعثر!

الخميس 19 مايو 2011م

قطع اجتماع مجلس الإدارة؛ اتصال وارد، الرقم من خارج
فلسطين:

- مرحباً، أنا الحارث عدلوني، من مركز الجزيرة
للدراسات بالدوحة، أنت مدعوة لحضور منتدى الشباب
والتغيير يومي 28 / 29 مايو، هل تقبلين؟

- بالطبع (قلت بانفعال)

- أنتظر أوراقك الرسمية!

بدا حلم وأمل متعاقبان، فأخذت أخبر كل من قابلته،
حتى سائق التاكسي!

لكن؛ جواز سفري متجمّد الصلاحية عند 2006م، لماذا
أجده بينما تنغلق أبواب غزة بالتتالي!

قضيت الجمعة، أتخيل شكل الحياة، الناس، الغرفة
والفندق، كيف سيكون النقاش، والمشاركة، أعددتُ
نفسي؛ لأقدم شيئاً كبيراً لغزة المسكينة، ولنفسي الحاملة!

في محاضرة صباح السبت يسألني المدرب:

- ما سليات التدريب؟

- كيف أجدد جواز سفري في يومين؟

وفي البيت، أحضرت حقيبة السفر، وضعت أشياء تكفي
لسنة، لم أستطع اتخاذ قرارٍ أياً كان صغيراً، وبسيطاً!

صباح الأحد،

أفقت كالمسوعة، جريت إلى مكتب للسفريات، وقعت
توكيلاً لقريبي في رام الله؛ حيث لا يمكن استصدار جواز
السفر من حكومة غزة!

مرّ الاثنين صامتاً ثقيلاً؛ لأن القوانين - غير المعلومة
- تلزمننا بالانتظار! وكان الثلاثاء مخصصاً لإصدار
جوازات السفر، لا لاستقبال الطلبات!
وجاء الأربعاء،

زرت المعبر؛ كي أنسق للسفر،

منذ كم لم أر صلاة المغادرة في المعبر!

مرّت قبالي ست سنوات منذ آخر سفر، لم أصل المعبر
خلاها إلا للمشاركة في أمسية شعرية، وها أنا أضطر بينما
أجسد الحلم، أن أؤرخ لعصور الحزن الوطنية، وأدفع
حلمي وعمري ثمناً!

اتصل "محمد" من رام الله، يسأل: لماذا لم تكتبي اسم
عائلة زوجك لقد تعطلّ استصدار الجواز بسببه! رددت
بعفوية: أنا ما إلي زوج! ثم استدركت: ألم يروا في الحالة
الاجتماعية كلمة: أنسة؟! وها ضاع يومٌ آخر!

صباح الخميس،

هاتفني محمد: الجواز جاهز الآن، سأرسله مع "بوسطة"
متوجهة من القدس إلى غزة.

ثم انقطع الاتصال بيننا، ليعاوده ظهراً: لدينا مشكلة في المهنة!

رددت بعصبية: اكتبوا "عاطلة- بدون - نكرة" اكتبوا أي شيء، قولوا إنني لا شيء!

لم أتساءل لم أخبرني بأن جواز سفري جاهز؛ لأنني أيقنت قبلها بقليل فقط أن السفر "بح"

لكنه عاود الاتصال عصاراً بعد أن صرفت جميع بطاقات الاستثناء.

- الجواز في البريد، يصل غداً ظهراً.

- فليصل بعد سنة "مش فارقة" فاللحظة الخنصة للفرح بوصوله انتهت!

- سافري يوم الأحد.

- ماشي! (قلتها وأنا شاردة تماماً)

والمسكين يؤنبه ضميره، برغم محاولتي رفع اسمه من دائرة الاتهام، فالمتهم الوحيد هنا هو الانقسام الفلسطيني، وأنا لم أفكر بورود تلك اللحظة المفاجئة!

السبت.. 28 مايو 2011م

مكاني فارغ بين شباب التغيير في متدى الشباب العربي بقطر، أتابع جدول الأعمال وأحدث نفسي: الآن فعلوا كذا.. الآن يعتلي فلان منصة الحديث، الآن خرجوا، ترى

من ممن أعرف هو هناك الآن؟ وأستلة كثيرة جداً!
لقد توقعت أن أنفجر في ساعي البريد، إذا جاء حاملاً
جواز السفر، وأقول: "بدري عليك، خليه معك!
لكن،

عند الساعة التاسعة والنصف صباحاً، تلقيت اتصالاً
هاتفياً من موزع البريد يسأل: سماح المزين؟ قلت: نعم
قال: إلك معي جواز سفر!

عنوان النص

روان الصوراني

رغم اعتنائي بالتفاصيل، إلا أنني لا أجد قراءتها ولا أتبع دقائق الأمور، ربما لأن شغفي كان نشطا مع التساؤلات المصيرية ومتعلقات القادم للموجودات البشرية، وذلك ربما يصيبني بقصور في استقراء اليوميات الحياتية، وتحديد السياسي منها، ما كان سببا في اندفاعي نحو المابعد.

اليوم ومع تراكم مسببات اليأس، أسقط المستقبل من حساباتي، وبدأت أتبع دقائق الأمور؛ ففي غزة أنت مكرر، ويوميائك لا يميز واحدها عن سواه إلا مسمياتها، في غزة أنت ممتنع بوحل الصمت، ومعتل بانكسار الإرادة، في غزة آتيك توأم لماضيك، إن لم يكن مسخه.

كررت ذكر غزة، وغابت فلسطين عن قاموس مفرداتي، هكذا علمنا الانقسام، الانقسام الضفراوي - الغزاوي، قزم فلسطينيتنا وأحالنا إلى (ابن الضفة - وابن الغزة)، مراكها عوامل انفصال وطني، ثقافي، مجتمعي، وونفسي أيضا.

قبل خذلاننا من الدول العربية، ويوم أمننا بالقومية العربية، كنا ننتكس حين نستشعر غربتنا عن محيطنا العربي، ونحزن ان خذلونا وتعاملوا مع فلسطينيتنا كتهمة، اليوم وبيالغ الحزن سقط مفهوم "الصراع العربي الصهيوني"، وانسلخ عنا المحيط العربي، وقبلنا غربة العربي عن الفلسطيني، الى أن اغترب الفلسطيني عن نفسه، والفلسطيني الغزافي لا تستهويه غزة ومن فيها، بل وتشكل لديه مجتمعا غرائبيا؛ ففلسطين أصبحت عبئا على أبنائها يتلقفونها بين غزة، و الضفة، ناسين أننا أعوز للالتحام ليس فقط بين مواطني غزة والضفة، بل وفلسطينيي الشتات وفلسطينيي الداخل المحتل.

الانقسام لم يكرس فقط لهزيمة وطنية، وخسارة سياسية، بل شوه بنية المجتمع بأسره، بقتله للأمل في الغد، عشر سنوات من الخذلان، نجحت في تقزيم أحلام الشباب، نجحت في ضياع بوصلتهم الوطنية، أسست لغربة مجتمعية، عشر سنوات بنت قوارب هجرة، و جهزت أكفان باحثين عن الخلاص حرقا، شنقا، أو سقوطا، عشر سنوات سلبت منا "اللا"، و منحتنا الرضوخ، هم عشر سنوات من التخدير القسري، الذي أفقدنا احساسنا بالاشياء حلوها ومرها.

ولحظة فقدنا للاحساس ،امتلكنا قسوة سلختنا عن
انسانيتنا ،لنصبح أقدر على التعاطي مع الهزائم ،وأكثر
ليونة في تقبل الخسارات مهما عظمت ، والأهم أننا تنازلنا
عن التساؤل ؛ فالسؤال سيكشف سوءاتنا المغطاة بستار
الصمت العاجز .

نعم هو الصمت العاجز ،أبرز انجازات الانقسام ،الذي
منحنا موهبة التأمل بصمت في قسما ت وجوه بعضنا
البعض ،باحثا كل منا عن ذاته في مرآة انهمام الآخر .

هو العجز المكابر الذي يدفعنا حتى اللحظة لافتتاح
يومياتنا بخير صباحي كاذب ،وسلام غائب ،وبازدواجية
يحملنا لترديد شعارات الحرية -الوطنية-القدس عربية -
حق العودة -فلسطين حرة عربية...وسيل من شعارات
نداري فيها عجزنا ونصدق كذبتنا.قديما كنت أردد قول
دنقل "من قال لا فلم يمت وظل روحا أبدية الألم ".اليوم
للأسف من يقل لا يمت ،ولا يسكن ألمه في روح أحد
سواه.فالأنا أولوية والذات فوق اعتبارات الآخر ،اما
عن الأرض التي تستحق الحياة فلسنا جديرين بالعيش
على تربتها..

في الختام أتساءل عن المعنى الحقيقي للنخبة الثقافية ،
ما دورها تحديدا ، هل لوجودها فعالية ؟ وماذا يعني
أن تكون " نخبويا " ؛ ففي كل جلسة يعلن فيها مثقفو

هذا "الوطن" عن جلسة "تفكيرية"، لإيجاد حل لمشكلة
الانقسام فضولي يلح علي بتلك التساؤلات، وأصمت
عاجزة عن الاجابة...

